صحيفة القيـادة والريـادة

لوسيل
LUSAIL

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

2 ريال

العدد 2828 الأحد 27 المحرم 1448 هـ 12 يوليو 2026

www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

Issue No 2828 - Sunday 12 July 2026

خبراء الاقتصاد يُجمعون:
قطر تحول التحديات إلى ازدهار مستدام

الذكاء الاصطناعي توجه
للنهوض بالصناعة والبنية
التنموية الوطنية
03 : 02

بورصة قطر الأكثر
استقراراً وجاذبية
خلال نصف العام
06

الذهب يؤكد قوته
كملاذ آمن وسط
تقلبات الأسواق العالمية
07

الشركات الناشئة
تحول التحديات
إلى فرص ذهبية
09 - 08

السياحة البيئية
تتحول لقوة
اقتصادية
11

18
مليار يورو
القيمة السوقية
لمنتخبات كأس
العالم 2026
14

المزارع المحلية تتجاوز الاختبارات وتدعم الأمن الغذائي
10

05 - 04

الدوحــة تُعزز مكانتها كسوق استثماري واعد في 2026

خـاص – **لوسيل**

أظهر تقييم السوق القطري في منتصف 2026 صموداً قوياً مدعوماً بأساسيات اقتصادية متينة وإستراتيجية تنويع ناجحة، وفق تقارير صندوق النقد الدولي ومؤسسات التصنيف العالمية.

أنهى فريق صندوق النقد الدولي من قبل مشاورات المادة الرابعة، مؤكداً استمرار التحول نحو اقتصاد معرفي متنوع تحت مظلة الإستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية (NDS3)، مع نمو غير هيدروكربوني مرن في الخدمات والسياحة.

وحافظت قطر على تصنيف ائتماني AA مع نظرة مستقرة، مدعومة باحتياطيات سيادية تفوق 170% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يوفر مرونة سياسية قوية أمام أي اضطرابات.

أما بورصة قطر، فيتداول مؤشرها العام حول 10،246 نقطة (يوليو 2026)، مع تقييمات جذابة -مضاعف ربحية حوالي 11-12 مرة- وتوقعات بنمو الأرباح.

وتوقعت تقارير مثل EFG Hermes 2026 نمواً غير هيدروكربوني بنسبة 3.5%، مع بدء تأثيرات إيجابية للإنتاج، مما يعزز الإيرادات والسيولة.

وأكد تقرير QNA تقدم قطر إلى المركز 20 عالمياً في التنافسية الرقمية، مع نجاح قمة الويب قطر 2026 التي جمعت أكثر من 30 ألف مشارك.

وذلك مع استمرار تنفيذ مشاريع الغاز والإصلاحات التنظيمية، يتوقع المحللون تعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يرسخ مكانة قطر كسوق مستقر وواعد على المدى المتوسط والطويل، مدعوماً باحتياطياتها الهائلة ورؤيتها الإستراتيجية 2030.

وصفوه بأنه يجسد صياغة للهوية التنمويـــــــــــة.. مسؤولـون وخبـــراء ومستثمرون:

الذكاء الاصطناعي.. توجه إستراتيجي للنهوض بالصناعـة والبنيـة التنمويـة الوطنيـة

تصور مستقبلي لمدينة لوسيل — أحد أبرز المشاريع الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي

المهندس حسن بن محمد العبدالله

الشيخ أحمد بن نواف آل ثاني

روضة بنت مبارك راشد العامري

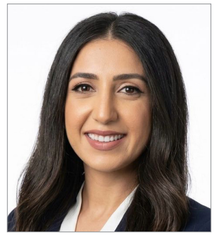
لارا بوحسن

- م. حسن العبدالله: أشغال تُدخل الذكاء الاصطناعي في نظم عملها لدعم المدن الذكية
- الشيخ أحمد بن نواف آل ثاني: سهيل تهيئ بنيتها التحتية التقنية لإدماج الذكاء الاصطناعي في كافة شركاتها وقطاعات أعمالها
- روضة العامري: الذكاء الاصطناعي «العقل التشغيلي» ليحوّل البنية التحتية إلى كيانات ذكية تستبق المستقبل
- لارا بوحسن: الذكاء الاصطناعي محرك رئيسي لتطوير البنية التحتية في المشاريع الذكية

صلاح بديوي

أكد مسؤولون حكوميون وخبراء تقنيون ومستثمرون، أن الذكاء الاصطناعي أصبح اليوم المحرك الاستراتيجي الأول لتطوير البنية التحتية للمشاريع الذكية في الدولة، مشددين على أنه يحول المشاريع من هياكل تقليدية جامدة إلى منظومات حيوية ذكية قادرة على التنبؤ والتكيف والاستدامة.

وقالوا في تصريح لـ«لوسيل»: «إن العمل يجري على مشروع التوأمة الرقمي الوطني، الذي يمثل خطوة استراتيجية لبناء نموذج رقمي ذكي لمدينة الدوحة، يوفر منصة موحدة تعزز التعاون بين الجهات ويدعم خدمات المدن الذكية».

وأضافوا: «أن لدى شركة أشغال على سبيل المثال أكثر من 100 مشروع يعتمد على نمذجة معلومات البناء ونظم المعلومات الجغرافية لتعزيز الرقابة وتتبع التقدم والتنبؤ بالتحديات مبكراً، وأن التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي باتت واقعاً ملموساً، من كشف عيوب الطرق عبر التعلم العميق وصور الأقمار الصناعية، إلى المراقبة الذكية لمواقع البناء، وأتمتة مراجعة العقود بمعالجة اللغة الطبيعية، بالإضافة إلى دمج الواقع المعزز والطائرات بدون طيار والتوائم الرقمية.

وتابعوا: ثمة الكثير من الشركات تقوم حالياً بتطوير بنيتها التحتية التقنية بشكل شامل لاستيعاب تقنيات الذكاء الاصطناعي في كافة قطاعات أعمالها، وإدخال الذكاء الاصطناعي خطوة استراتيجية تحولها من شركات صناعية تقليدية إلى مصانع ذكية تعتمد على البيانات في الإنتاج والتصدير والاستدامة».

وأشاروا الى أن «الذكاء الاصطناعي أصبح العقل التشغيلي الذي يعيد صياغة هوية الدولة التنموية، محولاً المشاريع من أصول جامدة إلى كيانات ذكية تستشرف المستقبل، وأن الذكاء الاصطناعي يشكل ركيزة أساسية للبنية التحتية الذكية من خلال التحليلات التنبؤية، والرؤية الحاسوبية، والأمن السيبراني المدعوم بالذكاء الاصطناعي.

واتفق المسؤولون والخبراء والمستثمرون على أن هذه الجهود تأتي ضمن إطار وطني متكامل يشمل برنامج «تسمو قطر الذكية»، والأجندة الرقمية 2030، والحوافز الاستثمارية بقيمة 9 مليارات ريال قطري، بالإضافة إلى شراكات استراتيجية مع كبريات الشركات العالمية، مما يعزز التنافسية الاقتصادية ويضمن استدامة طويلة الأمد تتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

مشروع التوأمة الرقمي

وحول خطط أشغال لإدخال الذكاء الاصطناعي في نظم العمل بها، يقول المهندس حسن بن محمد العبدالله حاسب الكميات في هيئة الأشغال العامة لصحيفة لوسيل: «إن الهيئة تعمل الآن بالتعاون مع وزارة البلدية على ترسية مشروع التوأمة الرقمي الوطني لدولة قطر والذي يمثل خطوة استراتيجية نحو بناء نموذج رقمي ذكي لمدينة الدوحة وهذا النموذج يوفر منصة رقمية موحدة تمكن من تحسين التعاون بين الجهات المعنية لدعم خدمات المدن الذكية مستقبلاً».

ويستطرد العبدالله قائلاً: «لدى أشغال الآن أكثر من 100 مشروع تحت التنفيذ في استخدام نمذجة معلومات البناء ونظم المعلومات الجغرافية بهدف تعزيز الرقابة على المشاريع وتتبع تقدم الأعمال والتنبؤ بالتحديات ومعالجتها مبكراً خلال مختلف مراحل دورة حياة المشروع».

وخلص للقول: «وتندرج هذه المشاريع ضمن استراتيجية التحول الرقمي لأشغال، وتدعمها البرامج الوطنية مثل البرنامج الحكومي للذكاء الاصطناعي الذي تقوده وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات».

وقال مصدر مسؤول في هيئة الأشغال العامة لصحيفة لوسيل: «إن أبرز التطبيقات والمشاريع التي بدأ توظيفها كشف العيوب في الطرق حيث تستخدم أشغال الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات من خلال صور الأقمار الصناعية باستخدام التعلم العميق، وتخطيط الصيانة المسبقة لزيادة الكفاءة. وفيما يتعلق بإدارة العقود والمشتريات ثمة مشروع تجريبي لمراجعتها، وتحليل الأسعار، ومعالجة اللغة الطبيعية، واختيار سلاسل التوريد. كما أن هناك نظم المراقبة الذكية في المواقع من خلال كاميرات مدعومة بالذكاء الاصطناعي ترصد الانتهاكات الأمنية والسلامة مثل عدم ارتداء معدات السلامة أو وقوف السيارات بشكل خاطئ في مواقع البناء ومحطات الصرف الصحي».

واستطرد المصدر قائلاً: «وهناك الواقع الافتراضي المعزز بالذكاء الاصطناعي الذي يسرع من عمليات التخطيط والموافقات الهندسية وتبني أدوات عامة حيث حققت أشغال نسبة استخدام 80% لأداة Microsoft Copilot، وهي أعلى من المتوسط الحكومي، لتحسين الاجتماعات والعمليات اليومية، وأشغال تدمج الذكاء الاصطناعي مع تقنيات أخرى مثل الطائرات بدون طيار، والتوائم الرقمية لتحسين الكفاءة والاستدامة في مشاريع البنية التحتية. هذا يعكس التزام قطر برؤية 2030 وأجندتها الرقمية 2030».

وفي الآونة الأخيرة، أعلنت هيئة الأشغال العامة «أشغال» في دولة قطر عن إطلاق الإصدار الثاني من منصة «مساعد AI Hub»، وهي منصة ذكاء اصطناعي متقدمة تهدف إلى دعم المهندسين والموظفين في الوصول السريع والدقيق إلى المعرفة المؤسسية. وتتيح المنصة الجديدة للمستخدمين الاستعلام عن الوثائق الهندسية والسياسات والإجراءات والنماذج المعتمدة بطريقة ذكية ومتكاملة، معتمدة على مصادر رسمية موحدة داخل الهيئة. ويعتمد النظام على تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي لتقديم إجابات دقيقة ومباشرة، مما يقلل الوقت والجهد المبذول في البحث عن المعلومات.

تطوير البنى التحتية

ويقول سعادة الشيخ أحمد بن نواف آل ثاني، نائب الرئيس وعضو مجلس إدارة مجموعة سهيل الصناعية القابضة لصحيفة لوسيل، إن مجموعة سهيل الصناعية القابضة، وهي إحدى أكبر المجموعات الصناعية في قطر، تقوم بتطوير وتحديث بنيتها التحتية التقنية مثل الشبكات ومراكز البيانات وأنظمة الحوسبة والتخزين لتكون جاهزة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل واسع في جميع شركاتها التابعة وقطاعات أعمالها.

ويستطرد سعادته قائلاً: «إن مجموعة سهيل الصناعية القابضة تعد مجموعة قطرية رائدة في إعادة تدوير المعادن غير الحديدية مثل النحاس والألومنيوم والرصاص والبلاستيك وبطاريات السيارات، وتملك العديد من المصانع التي تعمل في الصناعات الهندسية الدقيقة وسبائك المعادن وقطع غيار النفط والغاز والمنتجات الصناعية، وتصدر منتجاتها إلى أسواق عالمية وتغطي احتياجات السوق المحلي بنسبة كبيرة».

وأوضح أن تهيئة البنية التحتية لإدماج الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات تمثل إعلاناً استراتيجياً يعكس توجهًا حديثًا ضمن رؤية قطر 2030، ويشمل بناء قدرات تقنية أساسية من خلال ترقية الشبكات والسحابة ومراكز البيانات للتعامل مع كميات هائلة من البيانات، وأنظمة جمع بيانات من المصانع لمراقبة الإنتاج والآلات والجودة في الوقت الفعلي.

وخلص الشيخ أحمد بن نواف آل ثاني إلى القول: «إن إدخال الذكاء الاصطناعي خطوة استراتيجية تحول المجموعة من شركة صناعية تقليدية إلى مصانع ذكية تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء في كل شيء من الإنتاج إلى التصدير».

وقال مصدر مسؤول بالشركة: «إن توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتوقعة في قطاعاتها يدخل في التصنيع والتنبؤ بالصيانة وتقليل توقف الآلات وتحسين عمليات الفرز الآلي للمخلفات باستخدام الرؤية الحاسوبية وتحسين كفاءة الطاقة، وفي الإنتاج واللوجستيات تمتد إلى تخطيط الإنتاج الذكي وإدارة المخزون وسلاسل التوريد، وفي الصناعات الهندسية تدخل في تصميم المنتجات بمساعدة الذكاء الاصطناعي ومراقبة الجودة وكشف العيوب تلقائياً، وعبر القطاعات تحليلات البيانات لاتخاذ قرارات أفضل وتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية وأوضح المصدر: «إن الأهداف الاستراتيجية لتوظيف الذكاء الاصطناعي تستهدف رفع الكفاءة التشغيلية والتنافسية، ومواكبة التوجه الوطني في قطر نحو التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي كجزء من رؤية قطر 2030، والاستعداد لمستقبل المصانع الذكية، وهذا النوع من الاستثمار عادة ما يشمل شراكات مع شركات تقنية عالمية وتدريب الموظفين وتدريجياً دمج أدوات مثل التعلم الآلي أو الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتستعين المجموعة ببنك قطر للتنمية الذي يقوم بدور كبير في دعم تلك العملية».

صياغة هويتنا التنموية

وقالت الباحثة والمستشارة في الشؤون التنموية، السيدة روضة بنت مبارك راشد العامري، إن البنية التحتية لم تعد مجرد هياكل ثابتة من الخرسانة، بل أصبحت منظومات حيوية تنبض بالبيانات وتتفاعل مع محيطها لحظياً، مشددة على دور الذكاء الاصطناعي كمحرك أساسي لهذا التحول النوعي.

واستطردت روضة العامري قائلة لصحيفة لوسيل: «بصفتي باحثة ومستشارة تلمس أثر التحول الرقمي في صميم التنمية، أرى أن البنية التحتية اليوم قد تجاوزت كونها هياكل صماء من الخرسانة وشبكات تقليدية، لتصبح منظومات حيوية تنبض بالبيانات وتتفاعل مع محيطها لحظياً. وبناءً على هذا الواقع الجديد، فإن الذكاء الاصطناعي في هذا السياق لا يمثل مجرد أداة تقنية عابرة، بل هو «العقل التشغيلي» الذي يعيد صياغة هويتنا التنموية، محولاً المشاريع من أصول جامدة إلى كيانات ذكية تستشرف المستقبل».

وأوضحت:» أن هذا الانتقال يجيء من إدارة الأزمات إلى الاستباقية في التنبؤ بالأعطال، ومن الهدر في الموارد إلى الترشيد الذكي، ليضع الإنسان في مركز التنمية ويجعل من البنية التحتية ركيزة أساسية لتعزيز جودة الحياة، وهو ما يجسد جوهر رؤيتنا الاستراتيجية لمشاريع أكثر استدامة ومرونة».

وتابعت العامري، مؤكدة على البعد الاستراتيجي: «ومن هذا المنطلق، فإن الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي بات ضرورة وطنية واستراتيجية لا تقبل التأجيل؛ فهي الجسر الذي نعبر به نحو اقتصاد رقمي متكامل ومدن ذكية قادرة على التكيف مع متطلبات العصر. كما أننا، بصفتنا صناع قرار وباحثين، مطالبون اليوم بدمج ذكاء الآلة ضمن الرؤى التنموية الشاملة للدولة، لضمان ألا تظل هذه المشاريع مجرد أرقام تقنية، بل أن تتحول إلى نماذج ملهمة تصون مواردنا وتضمن تفوقنا التنافسي».

وفي الختام، فإن هذا المسار ليس ترفاً، بل هو التزام تجاه المستقبل لضمان بناء منظومات تنموية لا تستجيب فقط لتحديات الحاضر، بل تستبق احتياجات الأجيال القادمة بحكمة واقتدار». وختمت روضة العامري تصريحها بدعوة للعمل الجاد على دمج هذه التقنيات ضمن الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق تنمية مستدامة ومرنة.

بنية تحتية مستدامة

أكدت السيدة لارا بوحسن، المهندسة التنفيذية في شركة كابيتال تكنولوجي سوليوشنز، أن الذكاء الاصطناعي أصبح محركاً أساسياً لتطوير البنية التحتية للمشاريع الذكية في قطر والمنطقة، مشيرة إلى أن الشركة تعمل كشريك تقني من الجيل التالي يدعم هذا التحول بكفاءة وأمان عاليين.

واستطردت بوحسن قائلة: «إن شركة كابيتال تكنولوجي سوليوشنز تعد شريكاً تقنياً رائداً مقره في قطر، يقود التحول نحو حلول آمنة وذكية وقابلة للتوسع، مستندة إلى إرث يمتد لأكثر من 20 عاماً من خلال شركتها الشقيقة كابيتال سيكيوريتي سيستمز. وانطلاقاً من جذورنا الراسخة في رؤية قطر الوطنية 2030، نلتزم بالمساهمة في بناء مجتمع متقدم رقمياً ومستدام».

وأضافت المهندسة لارا بوحسن أن حلول الشركة صُممت لتكون قابلة للتوسع ومتوافقة مع المعايير الدولية، مع التركيز على القطاعات الحيوية مثل الحكومة، والمالية، والرعاية الصحية، والطاقة، والتعليم.

وأوضحت أن الذكاء الاصطناعي يلعب دوراً محورياً في هذا السياق، خاصة من خلال التحليلات التنبؤية وتعلم الآلة التي تساعد في توقع الاتجاهات وتحسين العمليات، بالإضافة إلى تطبيقات المدن الذكية التي تُمكّن من بنية تحتية مدنية متكاملة.

وتابعت بوحسن: «من خلال حلولنا في الذكاء الاصطناعي، نقدم معالجة اللغات الطبيعية والرؤية الحاسوبية لأتمتة أكثر ذكاء، إلى جانب المساعدين الرقميين والروبوتات الذكية التي تعزز كفاءة المشاريع الذكية. كما تدعم حلولنا الأمن السيبراني المدعوم بالذكاء الاصطناعي لكشف التهديدات بشكل استباقي، مما يضمن أمان البنية التحتية الحيوية».

وأشارت المهندسة التنفيذية إلى أن التحول المؤسسي والأتمتة الذكية يُعدّان ركيزتين أساسيتين في استراتيجية الشركة، حيث تساهم منصات المؤسسات الذكية وأتمتة العمليات الروبوتية والذكاء الاصطناعي الوكيل في إعادة هندسة سير العمل، وتقليل التكاليف، وتعزيز الإنتاجية، مع التركيز على البنية التحتية السحابية والهجينة الآمنة التي تشكل الأساس لأي مشروع ذكي ناجح.

واختتمت لارا بوحسن تصريحها بالتأكيد على التزام الشركة بقيمها الأساسية: الأمن أولاً، التركيز على العميل، النزاهة والثقة، التميز التشغيلي، الدافع نحو الابتكار، والذكاء المستدام، مدعومة بأكثر من 2800 مشروع منفذ و150 عميلاً، وشراكات عالمية رائدة، لتكون CTS رائداً إقليمياً في التحول الرقمي الذي يخدم أهداف التنمية المستدامة في قطر والمنطقة.

تطوير الخدمات العامة

وفي قراءة من صحيفة لوسيل تستهدف إلقاء الضوء على ما وصل إليه التقدم في تنفيذ برامج الذكاء الاصطناعي والرقمنة في الدولة تابعت سجلات عدد من المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات والأجهزة والهيئات المهتمة بهذا التطور التقني العالمي المهم، حيث كشف الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن دولة قطر تُعد من الدول الرائدة عالمياً في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة استراتيجية ومنهجية لتعزيز البنية التحتية الذكية. ويأتي هذا التوجه في إطار تكامل تام مع رؤية قطر الوطنية 2030، والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي التي أُطلقت عام 2019، بالإضافة إلى الأجندة الرقمية 2030. ويهدف الذكاء الاصطناعي في هذا السياق إلى تحقيق نقلة نوعية شاملة من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية للخدمات، وتعزيز مبادئ الاستدامة البيئية والاقتصادية، ورفع مستوى جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين على حد سواء. ويتم ذلك عبر دمج أحدث التحليلات الذكية مع تقنيات إنترنت الأشياء (IoT) في مختلف القطاعات الحيوية، وأبرزها التخطيط الحضري، وإدارة الطاقة، والنقل الذكي، والمرافق العامة ووفق سجلاته على موقعه الإليكتروني، يُمثل برنامج «تسمو قطر الذكية» الركيزة التنفيذية الأساسية والمحورية لهذه الاستراتيجية الوطنية.و يستهدف البرنامج تطوير الخدمات العامة بشكل متكامل في خمسة قطاعات أولوية رئيسية، وهي: المواصلات، واللوجستيات، والرعاية الصحية، والبيئة، والرياضة. ويتم تنفيذ ذلك من خلال 23 مبادرة نوعية تركز جميعها على تسريع التحول الرقمي الشامل، وإقامة بنية تحتية ذكية متطورة تعتمد على أحدث التقنيات لتحقيق أعلى معايير الكفاءة والاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع.

وقد أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأجندة الرقمية 2030 التي تحتوي على أهداف طموحة وواضحة المعالم. ومن أبرز هذه الأهداف: إنشاء بنية تحتية رقمية متطورة عالمية المستوى، وتوفير ما يصل إلى 26 ألف فرصة عمل جديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تحقيق أثر اقتصادي رقمي تراكمي سنوي يُقدر بنحو 40 مليار ريال قطري (أي ما يعادل حوالي 11 مليار دولار أمريكي). وتعكس هذه الأرقام الطموح الوطني في بناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة.

تطوير أنظمة الإدارة الذكية

ومن جانبها، أطلقت كهرماء (القطرية العامة للكهرباء والماء) منصة ذكاء اصطناعي متطورة بالشراكة الاستراتيجية مع شركة مايكروسوفت. تهدف هذه المنصة إلى تحسين إدارة منظومة الطاقة والمياه بشكل جذري، وتقليل معدلات الهدر، وتعزيز الكفاءة التشغيلية. كما أبرمت كهرماء في عام 2025 شراكة استراتيجية أخرى مع جوجل كلاود لبناء إطار عمل قوي ومتكامل للذكاء الاصطناعي، يشمل تقنيات Vertex AI وGemini Enterprise. وستساهم هذه التقنيات في تطوير أنظمة الإدارة الذكية، والصيانة التنبؤية المتقدمة، وتحسين جودة خدمة العملاء بشكل ملحوظ.

ويُعد نظام إصدار رخص البناء بالذكاء الاصطناعي التابع لوزارة البلدية والتخطيط العمراني (2025) من أبرز المشاريع الرائدة على المستوى الإقليمي والعالمي. يعالج النظام المخططات الهندسية إلكترونياً بنسبة تصل إلى 70% في المرحلة الأولى، مما يُسرّع إجراءات الترخيص بشكل كبير، ويرفع مستويات الدقة والكفاءة، ويقلل من الأخطاء البشرية، ويوفر الوقت والجهد على المستثمرين والمطورين العقاريين.وفي السياق ذاته، تعتمد مدينتنا لوسيل ومشبرب حالياً على أنظمة إدارة طاقة ذكية متطورة مدعومة بالذكاء الاصطناعي. تتيح هذه الأنظمة مراقبة استهلاك الطاقة في الوقت الفعلي، وتحسين الكفاءة البيئية، وتقليل الانبعاثات الكربونية.

ويقدم برنامج «تسمو» الدعم التقني الشامل لهذه المشاريع من خلال خدمات قائمة على البيانات الضخمة في مجالات التخطيط الحضري، والنقل الذكي، وتعزيز السلامة العامة.

لأنها تعتمد إستراتيجيـــــــــــة استباقية ذكية

الاقتصاد القطري يتألق.. صمـــــــود ذكي ونمـــو لا يتوقف

صلاح بديوي

كشف عدد من خبراء الاقتصاد البارزين عن نهج متميز وفريد يعتمده الاقتصاد القطري في مواجهة التحديات والأزمات، وأن لدى قطر قدرة فائقة على امتصاص الصدمات الخارجية بمرونة عالية وحكمة في إدارة السياسات.

وأجمع هؤلاء الخبراء على أن الاقتصاد القطري لا يقتصر على الاستجابة الدفاعية، بل يعتمد استراتيجية استباقية ذكية تجعله قادراً على الحفاظ على استقراره حتى في أصعب الظروف.

وبناءً على هذه الرؤى، أبرز الخبراء جملة من العوامل الأساسية التي عززت هذه المرونة، وعلى رأسها السياسات المالية الرشيدة واستراتيجيات التنويع الاقتصادي ضمن رؤية قطر 2030، حيث ساهمت الاحتياطيات السيادية الضخمة، وقوة القطاع المصرفي، والبنية التحتية الحديثة، في دعم نمو القطاعات غير النفطية التي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب جذب استثمارات أجنبية مباشرة ملموسة، وأن هذا التنويع المدروس حوّل الاقتصاد القطري من مجرد مواجهة الأزمات إلى استغلالها كرافعة لتعزيز الاستدامة والنمو.

وبالنظر إلى المستقبل، أكد الخبراء أن الرؤية الاستراتيجية الواضحة للدولة ستُمكّنها من تحقيق انتقال تدريجي نحو اقتصاد أكثر توازناً ومرونة، مدعوماً بتوقعات إيجابية من صندوق النقد والبنك الدوليين بنمو قوي في السنوات المقبلة. إن هذا النهج الطموح، الذي يجمع بين الحكمة في إدارة الحاضر والرؤية الاستشرافية للمستقبل، يرسخ مكانة قطر كنموذج ناجح في إدارة الأزمات، وقادر على تحقيق الازدهار المستدام للأجيال القادمة.

نهج متميز وفريد

وفي هذا السياق، صرح الأستاذ الدكتور خالد السليطي، نائب رئيس مجلس إدارة بيت المشورة للاستشارات المالية، لصحيفة «لوسيل» «ان المراقب لمسيرة الاقتصاد القطري خلال مختلف الأزمات يلحظ نهجاً متميزاً وفريداً في التعامل مع التحديات بقدر عالٍ من المرونة والحكمة والضبط الدقيق في إدارة السياسات النقدية والاقتصادية. ويتجلى هذا النهج بوضوح في القدرة الفائقة على امتصاص الصدمات الخارجية دون أن يؤدي ذلك إلى انعكاسات حادة على المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي، مما يعكس قوة ومتانة الاقتصاد القطري وقدرته على الحفاظ على استقراره حتى في أصعب الظروف».

وأضاف أ. د. خالد السليطي قائلاً: «لا يقتصر الاقتصاد القطري في إدارة الأزمات على الاستجابة اللحظية أو الخطط الدفاعية التي تركز فقط على احتواء الصدمة وتقليل الخسائر، بل يعتمد بشكل أساسي على الإدارة الاستباقية الذكية. ويظهر ذلك جلياً من خلال الاهتمام الدائم بمراقبة السيولة، وتعزيز قوة المركز المالي للدولة، وتراكم الاحتياطيات السيادية الكبيرة، بالإضافة إلى وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد لاستدامة سلاسل الإمداد. كل هذه العناصر تمنح الاقتصاد القطري قدرة استثنائية على الاستقرار والصمود أمام الضغوط والتقلبات في بيئة الاقتصاد العالمي المتغيرة».

وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة بيت المشورة للاستشارات المالية «إن الرؤية القطرية لا تقتصر على مجرد إدارة الأزمات بنجاح، بل تتجاوز ذلك إلى الاستفادة القصوى منها وتحويلها إلى رافعة حقيقية لإعادة توجيه مسار النمو الاقتصادي. فمن خلال تعزيز دور القطاعات غير النفطية في خلق القيمة المضافة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وبناء قاعدة إنتاجية أكثر تنوعاً وابتكاراً».

وخلص أستاذ دكتور خالد السليطي للقول: « تسير قطر بخطى واثقة نحو تحقيق انتقال تدريجي ومدروس من مرحلة الاعتماد النسبي على الموارد الهيدروكربونية إلى مرحلة أكثر توازناً واستدامة ومرونة. وبهذا النهج الطموح، يتم تقليل درجة التأثر بالتقلبات الخارجية على المدى المتوسط والطويل، مما يرسخ مكانة قطر كاقتصاد حديث وقوي وقادر على تحقيق الازدهار المستمر للأجيال القادمة». يأتي هذا التصريح ليؤكد على الثقة الكبيرة في قدرات الاقتصاد القطري ونجاح استراتيجياته التنموية الشاملة التي تجمع بين الحكمة في إدارة الحاضر والرؤية الطموحة للمستقبل».

سياسات مالية رشيدة

ومن جانبه، أكد الاستاذ الدكتور هاشم السيد المستشار المالي والاقتصادي، أن الاقتصاد القطري أثبت قدرة فائقة على الصمود خلال التوترات الجيوسياسية بين إيران والولايات المتحدة، واستطاع الحفاظ على مستوى عالٍ من الاستقرار مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأخرى، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل والمقومات التي جعلته أكثر مرونة في مواجهة الأزمات. وهذه المرونة ثمرة سنوات من التخطيط والاستثمار في قطاعات استراتيجية عززت من قوة قطر الاقتصادية.

وأوضح الدكتور هاشم السيد، أن من أهم هذه العوامل، السياسات المالية الرشيدة واستراتيجيات التحوط المالي، والتنوع الاقتصادي ضمن رؤية قطر 2030. كما يحافظ الاقتصاد القطري على استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل نمواً يقارب 2,9% خلال عام 2025 مدفوعاً بالقطاعات غير النفطية التي تشكل حوالي 65% من الناتج المحلي الإجمالي، فلم تعتمد قطر على قطاع الطاقة فقط، بل تواصل تنوع اقتصادها من خلال الاستثمار في السياحة والخدمات المالية والنقل والتكنولوجيا والصناعات المحلية.

وأشار. د. السيد الى أن البنية التحتية الحديثة والتشريعات والحوافز لعبت دورًا هامًا في دعم التجارة وتوفير بيئة خصبة للاستثمار. وهو ما يعكسه حجم الاستثمارات الأجنبية في عام 2025، فقد استقطبت دولة قطر خلال عام 2025 استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 3,4 مليار دولار من حيث النفقات الرأسمالية أسهمت في تمويل 373 مشروعًا، وتوفير 15051 فرصة عمل، فيما استحوذت مشاريع التأسيس الجديدة على أكثر من 50 بالمائة من إجمالي تلك الاستثمارات. وهذا وفقًا للتقرير السنوي لعام 2025 الصادر عن وكالة ترويج الاستثمار في قطر، الذي أكد أنه تم تسجيل زيادة بنسبة 52 بالمائة في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المُباشر الجديدة، لترتفع من 245 مشروعًا في عام 2024 إلى 373 مشروعًا في عام 2025. وتوزعت هذه الاستثمارات بين القطاعات الصناعية التقليدية والناشئة، بما يعكس مرونة الاقتصاد القطري وتنويعه بما يتماشى مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

وأضاف، هذا بجانب استمرار مشاريع التوسع في حقل الشمال للغاز الطبيعي، ما يعزز صادرات الغاز ويوفر تدفقات مالية مستقرة وينمي الإيرادات المستقبلية للدولة. ومن جهة أخرى أكد أن قوة الاقتصاد القطري تستند إلى الاحتياطيات السيادية الضخمة التي يمتلكها جهاز قطر للاستثمار الذي تقدر أصوله بأكثر من 600 مليار دولار وما يمتلكه من استثمارات متنوعة جغرافيا وقطاعيا توفر تدفقات نقدية مستقرة تساعد على الاستمرار في تمويل الميزانية العامة وتلبية الاحتياجات المحلية لسنوات وتسهم في تقليص أي أثر لنقص إيرادات الطاقة.

الإنفاق على التنمية

وذكر الدكتور هاشم السيد، تُعد هذه الاحتياطيات والفوائض المالية الضخمة من أهم أدوات دولة قطر لامتصاص الصدمات الاقتصادية العالمية، واستمرار الإنفاق على المشاريع التنموية والبنية التحتية رغم حالة عدم اليقين في المنطقة، مما يضمن استمرارية الأعمال والحفاظ على التصنيفات الائتمانية السيادية القوية التي تمنح المستثمرين والأسواق ثقة تامة في متانة الاقتصاد القطري. وتحظى دولة قطر بقطاع مصرفي قوي مدعوما باقتصاد سيادي قوي وتصنيفات ائتمانية دولية ممتازة. ويمتلك القطاع مستويات سيولة عالية، وجودة أصول مستقرة، وقد رأينا ذلك في أحدث تقارير مصرف قطر المركزي عن شهر مايو الماضي رغم الأزمة الجيوسياسية مقارنة بنفس الشهر من عام 2025، حيث أشار مصرف قطر المركزي إلى ارتفاع إجمالي موجودات البنوك التجارية خلال شهر مايو 2026 بنسبة 6% على أساس سنوي ليبلغ نحو 2,2 تريليون ريال. وارتفع إجمالي الودائع المحلية بنسبة 7,1% على أساس سنوي لتبلغ 897,9 مليار ريال. وارتفع إجمالي الائتمان المحلي بنسبة 1,6% على أساس سنوي ليبلغ نحو 800,9 مليار ريال.

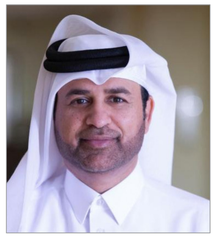
أ.د. خالد السليطي

أ.د. هاشم السيد

أ.د. محمد عنتر

- د. خالد السليطي: الإدارة الاستباقية الذكية سر صمود قطر
- د. هاشم السيد: سياسات مالية رشيدة تجعل قطر أقوى أمام الصدمات
- د. محمد عنتر: رؤية إستراتيجية واضحة تجعل قطر نموذجاً ناجحاً

الدولـة تمتلك نهجاً اقتصاديـاً فريـداً في إدارة الأزمـات

وخلص للقول، ان أداء القطاع المصرفي القطري خلال شهر مايو 2026 يعكس استمرار متانة الأساسيات المالية، رغم استمرار حالة الحذر التي تشهدها الأسواق العالمية نتيجة التطورات الجيوسياسية وتقلبات أسعار الفائدة. وتؤكد الأرقام الصادرة عن مصرف قطر المركزي أن البنوك القطرية تواصل تحقيق نمو متوازن في الأصول والودائع والسيولة، بما يعزز قدرتها على تمويل النشاط الاقتصادي ودعم خطط التنمية. وأشار إلى أنه أما بعد الحرب، وبالنظر إلى المستقبل، تبدو التوقعات إيجابية، حيث لا يزال الطلب العالمي على الغاز الطبيعي قويًا، وستوفر مشاريع توسيع إنتاج الغاز للاقتصاد القطري مصادر دخل إضافية في السنوات القادمة. ومن أبرز الرسائل المطمئنة التي يمكن استخلاصها من هذه المرحلة استمرار النشاط الاقتصادي بشكل طبيعي، وعدم تأثر الخدمات الأساسية أو المشاريع التنموية، إضافة إلى استمرار تدفق الاستثمارات والثقة بالاقتصاد القطري. كما أكدت الأحداث الأخيرة أهمية تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية، وهو ما انعكس إيجابا على قدرة الدولة في مواجهة الأزمات. وتبعث قوة البنية التحتية والاحتياطيات المالية الكبيرة ورسوخ قطاع الطاقة رسائل طمأنينة للمواطنين والمقيمين والمستثمرين بأن الاقتصاد القطري يمتلك من المقومات ما يجعله قادراً على التعامل مع المتغيرات الإقليمية والحفاظ على مسار النمو والاستقرار خلال المرحلة المقبلة.

رؤية إستراتيجية واضحة

وأكد الخبير الاقتصادي الدكتور محمد عنتر لصحيفة لوسيل، أن الاقتصاد القطري يواصل إثبات قوته ومرونته بفضل سياسات مالية رشيدة ورؤية استراتيجية واضحة.

وقال د. عنتر إن تأثير هذه التحديات ظل محدودًا ومؤقتًا، مشيرًا إلى تقارير صندوق النقد الدولي التي تؤكد الأساسيات القوية للاقتصاد القطري، والتوسع في إنتاج الغاز، والإصلاحات الاقتصادية.

وتوقع الصندوق -بحسب الخبير- نموًا متوسطًا بنسبة 4,6% خلال الفترة 2026-2029، قد يصل إلى 6,1% في عام 2026، مدفوعًا بالغاز والقطاعات غير النفطية. وأوضح د. محمد عنتر بالإشارة الى أن القطاعات غير النفطية تشهد نموًا ملحوظًا في الخدمات المالية والنقل واللوجستيات والصناعة، مدعومة ببنية تحتية متطورة واستثمارات حكومية، إلى جانب فوائض مالية مريحة، ومستويات منخفضة من الدين العام، وتضخم معتدل بين 3-4%، وقطاع مصرفي قوي يتمتع بسيولة عالية وكفاية رأس مال.

واختتم الخبير الاقتصادي تصريحه بالقول، إن الاقتصاد القطري يبرز كنموذج ناجح في إدارة الأزمات وتحقيق التوازن بين الاستقرار والنمو، لافتًا إلى أنه لا يعتمد فقط على موارده الطبيعية بل على إدارة اقتصادية عالية الكفاءة. وبينما تواجه اقتصادات العالم تحديات متزايدة وحالة من عدم اليقين، تواصل قطر ترسيخ مكانتها كاقتصاد قوي ومرن، قادر على تحويل التحديات إلى فرص، والانطلاق بثقة نحو مستقبل اقتصادي أكثر استدامة، مما يعزز ثقة المستثمرين ويؤكد مكانتها كأحد أقوى اقتصادات المنطقة حتى 2027 وما بعدها.

مخزونات مالية هائلة

وقال سعادة وزير المالية القطري السيد علي بن أحمد الكواري خلال مناقشته في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي مع جهاد أزعور، مدير الشرق الأوسط فيه: «نحن الآن في وضع الصمود... لقد طورنا إطاراً للسياسة المالية... ويمكننا أن نمضي حتى ستة أشهر دون الحاجة إلى سحب من إصندوق الثروة السيادي]. نحن بخير في هذه الحرب.

وبدوره قال جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي: «بعد وقف إطلاق النار، أصبحت آفاق الاقتصاد القطري أكثر إشراقاً. التعافي السريع لإنتاج الغاز الطبيعي المسال، مدعوماً بمخزونات مالية هائلة وإطار مالي حصيف، يجعل قطر في مقدمة الدول الخليجية من حيث سرعة العودة إلى مسار النمو. نتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 7-8% في 2027، مع تعزيز التنويع الاقتصادي الذي أثبت فعاليته خلال الأزمة.»

وفي ذات السياق قال بيير أوليفييه غورينشا، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي: «الدروس المستفادة من هذه الأزمة تؤكد قوة نموذج قطر. بعد وقف إطلاق النار، أصبحت التوقعات إيجابية جداً. الاحتياطيات المالية الكبيرة والسياسات الحكيمة سمحت لقطر بامتصاص الصدمة، والآن ندخل مرحلة نمو مدعوم بزيادة إنتاج الطاقة وتعزيز التنويع، مما يجعل الاقتصاد القطري أكثر صلابة أمام أي صدمات مستقبل».

نمو الناتج المحلي

أظهر الاقتصاد مرونة استثنائية وقدرة على الصمود منذ مطلع العام الحالي، رغم تداعيات التوترات الإقليمية والحرب التي أثرت على قطاع الهيدروكربونات ومسارات التجارة البحرية، وفقاً لتقارير صادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ووفق البنك الدولي سجل الاقتصاد نمواً إيجابياً في النصف الأول من 2026، مدعوماً بالقطاعات غير النفطية القوية مثل الإنشاءات والتجارة والخدمات المالية والسياحة. وبرغم الاضطرابات في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال بسبب النزاع، حافظت المؤشرات الكلية على استقرارها بفضل الاحتياطيات المالية الضخمة والسياسات الاقتصادية الحكيمة.

وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 2,4-3,2% في 2025، مع استمرار الزخم في القطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة تصل إلى 4,4%، حسب تقديرات البنك الدولي. وشكل القطاع غير النفطي نسبة كبيرة من النمو المتوقع (حوالي 2,1-2,8%)، مدعوماً بتنويع الاقتصاد وفق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. وحافظت احتياطيات مصرف قطر المركزي على مستويات مرتفعة (أكثر من 60 مليار دولار)، مع فائض في الحساب الجاري يقدر بنحو 14-16% من الناتج المحلي.

مخازن خارجية قوية

وأكد تقرير البنك الدولي أن الاقتصاد القطري يتمتع بـ«مخازن خارجية قوية» توفر مرونة كبيرة أمام الصدمات، رغم انكماش محتمل في قطاع الهيدروكربونات بنسبة تصل إلى 5,7% في سيناريوهات الاضطراب الشديد لعام 2026.

ويتوقع الصندوق والبنك الدوليان تعافياً قوياً في 2027، مدفوعاً باستئناف إنتاج الغاز الطبيعي المسال من خلال توسعة حقل الشمال، الذي سيرفع الطاقة الإنتاجية إلى مستويات قياسية. وأن يصل إلى 5,7-7,9% (مقارنة بانكماش محتمل في 2026 في بعض السيناريوهات).

وتشير ارقام قطاع الهيدروكربونات الى نمو متوقع بنسبة 8,4-16,1%، مع زيادة إنتاج الغاز المسال بنحو 40-50%. وأرقام القطاع غير النفطي الى نمو مستقر بنسبة 2,6%، مدعوماً بالاستثمارات في البنية التحتية والسياحة والخدمات. ويعود الفائض المالي إلى مسار تصاعدي، مع توقعات بفائض يصل إلى 1-2% من الناتج المحلي، واستمرار فائض الحساب الجاري فوق 15%.

أشاد صندوق النقد الدولي بـ«المرونة الاقتصادية» لقطر أمام الصدمات الخارجية، مشيراً إلى أن السياسات الحصيفة والإصلاحات ستعزز الازدهار على المدى المتوسط. ويعكس هذا الصمود نجاح رؤية قطر في التنويع الاقتصادي، مما يجعلها في صدارة الاقتصادات الخليجية نمواً. مع استمرار الجهود في جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير القطاعات الجديدة، يتوقع الخبراء أن يحقق الاقتصاد القطري نمواً مستداماً يتجاوز التحديات الإقليمية.

العدد 2828 الأحد 27 المحرم 1448 هـ 12 يوليو 2026

أداء أسواق الخليج خلال الـ 6 أشهر الأخيرة.. خبراء:

بورصة قطر.. أكثرها دفاعية واستقراراً وجاذبية للمستثمرين

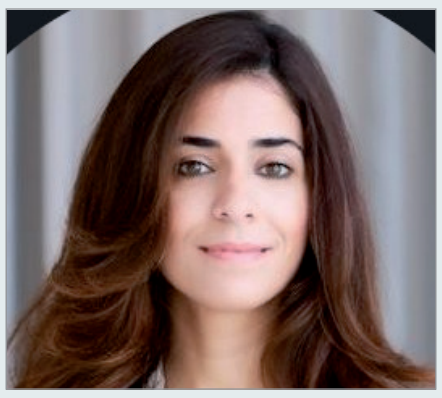

خاص - لوسيل

مبارك التميمي

كارين خير الله

محمد على ياسين

شهدت أسواق الخليج في النصف الأول من عام 2026 أداءً متميزاً يعكس مرونة وقوة الأساسيات الاقتصادية رغم التحديات الجيوسياسية، حيث نجحت البورصات الخليجية في تحقيق مكاسب ملموسة في عدة أسواق رئيسية وسط تقلبات أسعار النفط والتوترات الإقليمية.

وقد برزت بورصة قطر كواحدة من أكثر الأسواق دفاعية واستقراراً، مدعومة بإستراتيجية التنويع الاقتصادي الناجحة وقصة الغاز الطبيعي المسال القوية، مما يعزز التفاؤل بمستقبل أكثر إشراقاً للاستثمار في المنطقة.

يؤكد هذا الأداء المتباين قدرة الأسواق الخليجية على الصمود والتعافي السريع، مدعوماً بعوامل أساسية قوية مثل مشاريع الطاقة الكبرى، السيولة المحلية المتينة، والتقييمات الجذابة. ومع بوادر التهدئة الجيوسياسية واستمرار زخم التنويع، يتجه النصف الثاني من العام نحو آفاق إيجابية تعزز من جاذبية هذه الأسواق للمستثمرين الباحثين عن نمو مستدام وفرص واعدة.

ارتفاع مؤشر بورصة قطر

وكشف محللون في شؤون الأسواق عن أن الأسهم الخليجية شهدت خلال النصف الأول من عام 2026 أداءً متبايناً، تأثر بشكل كبير بالتوترات الجيوسياسية المرتبطة بالصراع بين الولايات المتحدة وإيران، وتقلبات أسعار النفط، وتداعيات إغلاق مضيق هرمز جزئياً في بعض الفترات. بدأ العام بتفاؤل نسبي في يناير، لكنه شهد تقلبات حادة في الربع الثاني، خاصة مع تصاعد المخاوف الأمنية، ثم ظهور بوادر تهدئة في منتصف يونيو.

وأكدت منصة زاوية الاقتصادية أن بورصة قطر برزت كسوق دفاعية نسبياً، مدعومة بقصة الغاز الطبيعي المسال (LNG) وجهود التنويع الاقتصادي، رغم تسجيلها تراجعاً طفيفاً على أساس سنوي حتى منتصف يونيو. وقاد السوق السعودي المكاسب بارتفاع بلغ 8,5%، تلاه سوق مسقط بنسبة 7,9%، وسوق دبي 6,4%، وأبوظبي 2,9%، بينما ارتفع مؤشر بورصة قطر بنسبة 5,1%. أما الكويت والبحرين فسجلا تراجعاً.

وذكرت بوابة بابليش كابيتال أنه في فبراير كان الأداء متبايناً، مع تفوق عمان مرة أخرى. ومع دخول الربع الثاني وتصاعد التوترات الإقليمية تأثرت الأسواق سلباً، خاصة مع اضطرابات الشحن عبر مضيق هرمز. وبحلول مايو، سجل مؤشر MSCI GCC تراجعاً شهرياً بنسبة 1,3%، بينما تفوقت الأسواق العالمية مدفوعة بتفاؤل الذكاء الاصطناعي.

وحسب بوابة عرب نيوز في يونيو، شهدت الأسواق تقلباً حاداً، حيث ارتفعت أسواق الإمارات (دبي وأبوظبي) بشكل ملحوظ على وقع آمال وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، بينما كان أداء قطر والسعودية أكثر حذراً. على سبيل المثال، أغلق مؤشر دبي مرتفعاً 2,5% في جلسة 18 يونيو، مدعوماً بقطاعي العقارات والبنوك.

وأوضحت بوابة زاوية أنه على أساس سنوي حتى منتصف يونيو 2026، أظهرت بعض التقارير أداءً إيجابياً قوياً لعمان (حوالي +30%)، بينما سجلت قطر والإمارات والكويت تراجعات طفيفة تتراوح بين 3-6%. أما السعودية فكانت أكثر مرونة نسبياً.

وكشفت منصة فلوريش للبيانات التفاعلية عن أن من العوامل الرئيسية المؤثرة: العوامل الجيوسياسية، حيث أدى الصراع إلى ارتفاع أسعار النفط، لكن التأثير على الأسهم كان مختلطاً بسبب مخاوف الاضطرابات التجارية (خاصة في قطر والكويت). ثم أسعار الطاقة، حيث دعم ارتفاع برنت بعض القطاعات، لكنه لم يترجم دائماً إلى مكاسب سوقية بسبب المخاطر الأمنية. إضافة إلى السيولة والتدفقات، حيث شهدت بعض الأسواق -مثل قطر- سيولة قوية من المستثمرين المحليين.

القطاع المالي الأقوى

وذكر موقع تريدينج إيكونوميكس الاقتصادي العالمي الشهير أن مؤشر بورصة قطر بدأ العام عند مستويات حوالي 11،310 نقاط في يناير 2026، وسجل مكاسب جيدة في البداية. لكنه تراجع تدريجياً مع تصاعد التوترات، ليصل إلى حوالي 10،092 نقطة في 8-9 يونيو، ثم تعافى جزئياً ليغلق عند 10،551 نقطة تقريباً في 16 يونيو، ويصل إلى نحو 10،510 نقاط بنهاية الأسبوع المنتهي في 19 يونيو (مرتفعاً 2,41% أسبوعياً)، وهكذا يواصل الارتفاع. وعلى أساس سنوي حتى منتصف يونيو. ومؤشر بورصة قطر حتى مطلع يوليو 2026 يتداول حول مستويات 10،250-10،850 نقطة، مع أداء مستقر نسبياً بعد تقلبات في الأشهر السابقة.

ووفق ذات الموقع، سجل المؤشر القطري تراجعاً يقدر بحوالي 4-6%، وهو أداء أفضل نسبياً من بعض الأسواق الإقليمية في فترات الضغط. وبلغت القيمة السوقية حوالي 607-619 مليار ريال قطري في يونيو. وبينما كان أداء القطاعات مثل البنوك والخدمات المالية من أقوى القطاعات دعماً للمؤشر، خاصة في جلسات التعافي، سجل قطاع النقل مكاسب قوية (وصل إلى ارتفاع 6,32% في أسبوع واحد)، مدعوماً بتوسع أسطول ناقلات الغاز، في حين شهدت الصناعات أداءً إيجابياً نسبياً، خاصة الشركات المرتبطة بالطاقة. أما قطاع الاتصالات فكان من أضعف القطاعات في بعض الجلسات.

وتؤكد QNB للخدمات المالية أن من أبرز المحركات الإيجابية للسوق القطري: مشروع حقل الشمال (North Field)، حيث يُعد التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال المحرك الرئيسي للاقتصاد. ومن المتوقع أن يدفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5,3-6,1% في 2026 وأعلى في 2027، حسب تقديرات بلومبرغ وQNB FS. كما يدعم التنويع الاقتصادي رؤية قطر الوطنية 2030 قطاعات السياحة والخدمات المالية واللوجستيات. بالإضافة إلى ذلك، ظلت التقييمات جذابة، إذ بقيت مضاعفات السعر إلى الأرباح (P/E) منخفضة نسبياً مقارنة بالتاريخ والأسواق الإقليمية، مع عائد توزيعات أرباح جذاب (حوالي 4-5%).

تفاؤل حذر

وأكد مبارك التميمي، المحلل المالي، أن «العوامل الأساسية الداعمة لمؤشر بورصة قطر بدأت في التحسن، وأن المؤشر يتحرك في نطاق عرضي مع مقاومة رئيسية عند 10،770 نقطة (لم يُخترق منذ أبريل). وتوقع أن يؤدي اختراق هذا المستوى إلى دفع المؤشر نحو 11،052 نقطة كهدف أول، ثم 11،515 نقطة». وأبرز أهمية نتائج الربع الثاني 2026 ومراجعة مؤشرات FTSE في جذب تدفقات أجنبية.

من جانبها، أكدت QNB للخدمات المالية في تقاريرها الاستراتيجية لعام 2026 (بما في ذلك تقرير استراتيجية الأسهم القطرية فبراير 2026 ومعاينات الأرباح) نظرة بناءة طويلة الأجل للسوق القطري، إذ أشارت إلى أن «قصة الغاز الطبيعي المسال الرئيسية تُرسخ الاقتصاد والأسهم القطرية مباشرة وغير مباشرة»، مع توقعات بنمو أرباح قوي مدعوم بتوسع حقل الشمال. كما أبرزت التقييمات الجذابة تاريخياً مقارنة بالأقران الإقليميين، وإمكانية إعادة تقييم السوق مع تحسن التدفقات المؤسسية.

أما كارين خير الله (المديرة الإدارية ورئيسة استراتيجية الاستثمار والبحوث - الشرق الأوسط وأفريقيا في State Street) وتانفي غوبتا (محللة البحوث)، فقد أكدتا في تقرير أبريل 2026 أن أسواق الخليج تتطور من سوق مرتبط بالطاقة إلى سوق أكثر تنوعاً ومرونة هيكلياً، مع تقدم في التنويع وتبني الذكاء الاصطناعي وإصلاحات أسواق رأس المال.

وأشار السيد محمد على ياسين الرئيس التنفيذي لـ «مزايا الغاف» في تصريح لـ CNBC عربية (يونيو 2026) إلى أن نتائج البنوك الخليجية في الربع الثاني قد تكون أضعف من الربع الأول، لكن النصف الأول ككل سيشهد نمواً ملحوظاً على أساس سنوي.

التحديات والمخاطر

ويبدو أن النصف الثاني من 2026 قد يشهد تحسناً تدريجياً في البورصة مدعوماً بإعلان نتائج الربع الثاني المتوقع أن تكون إيجابية في القطاعات غير المصرفية، وتدفقات محتملة من مراجعات مؤشرات FTSE، واستمرار زخم مشروع حقل الشمال، وتحسن السيولة المحلية.

والخلاصة: السوق القطري في مرحلة تراكم مع نظرة إيجابية متوسطة المدى، خاصة للمستثمرين طويلي الأجل الذين يركزون على القطاعات الدفاعية (بنوك، صناعات، طاقة). ويُنصح الخبراء بمتابعة السيولة والنتائج النصف سنوية لتأكيد الاتجاه الصاعد. وهذه قراءة عامة للخبراء مبنية على بيانات متاحة، والأسواق تتأثر بعوامل متعددة.

وفي الختام، أثبتت أسواق الخليج، وخاصة قطر، مرونتها النسبية في بيئة مليئة بالتحديات الجيوسياسية. وبينما كان الأداء متبايناً في النصف الأول، تبقى الأساسيات القوية (الغاز، التنويع، التقييمات) عوامل داعمة للتعافي على المدى المتوسط. وينصح المستثمرون بمتابعة التطورات الجيوسياسية ونتائج الشركات عن كثب.

العدد 2828 الأحد 27 المحرم 1448 هـ 12 يوليو 2026

فرص استثمارية واعدة مدعومة بآراء المحللين العالميين

الذهب يؤكد قوته كملاذ آمن في قطر

خاص – لوسيل

كشف محللون في شركات عاملة بمجالات الذهب والمجوهرات أنه في النصف الأول من عام 2026، شهدت أسعار الذهب العالمية تقلبات حادة عكست توازناً دقيقاً بين قوى داعمة طويلة الأمد وقوى ضاغطة قصيرة الأجل. بدأ العام بمستويات قياسية تاريخية تجاوزت في بعض الفترات 5،500 دولار للأونصة، ثم دخل في مرحلة تصحيح ملحوظ خلال الربع الثاني، ليستقر بحلول نهاية يونيو حول مستويات 4،000-4،300 دولار للأونصة. ورأى المحللون أن هذا الأداء انعكس مباشرة على السوق القطري، حيث تتبع الأسعار المحلية بالريال القطري التحركات العالمية بفضل ربط الريال بالدولار الأمريكي، مع هوامش محلية محدودة تعكس تكاليف الاستيراد والتصنيع في أسواق الذهب بالدوحة.

التوترات الإقليمية

وذكروا أن الذهب سجل أعلى مستوياته التاريخية في يناير 2026، مدفوعاً بمشتريات قياسية من البنوك المركزية، والتوترات الجيوسياسية، والطلب على الملاذات الآمنة. وفق بيانات متعددة من منصات تتبع الأسعار، بلغت الأسعار ذروتها فوق 5،400-5،600 دولار للأونصة في بعض الجلسات المبكرة من العام. ومع ذلك، شهد الربع الثاني تصحيحاً حاداً، حيث انخفضت الأسعار بنسبة تجاوزت 15-20% في بعض الفترات.

واشاروا الى أن أحد العوامل الرئيسية كان إعادة تسعير توقعات السياسة النقدية الأمريكية، خاصة بعد تصعيد بعض التوترات الإقليمية التي رفعت توقعات التضخم مؤقتاً وقللت من احتمالات خفض الفائدة. كما أدت الأسعار المرتفعة إلى تراجع الطلب على المجوهرات عالمياً، وهو ما ساهم في الضغط الهبوطي. بحلول نهاية يونيو 2026، استقرت الأسعار حول 4،000-4،200 دولار للأونصة، مع تقلبات يومية مدفوعة ببيانات التوظيف الأمريكية وتصريحات الاحتياطي الفيدرالي. هذا النمط يعكس الطبيعة الدورية للذهب كأصل يتفاعل بقوة مع أسعار الفائدة الحقيقية وقيمة الدولار.

وذكر المحللون أن اسعار الذهب في قطر تتبع الدولار وسط طلب محلي مستقر في الدولة، ولا توجد مناجم

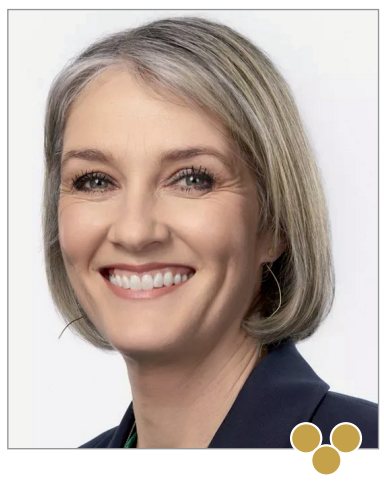

لويس ستريت: الطلب الاستثماري والاحتياطي يوفر أرضية دعم

ذهب محلية ذات أهمية، لذا تعتمد الأسعار كلياً على الأسعار العالمية مضافاً إليها هوامش الاستيراد والتصنيع والضرائب. والريال القطري مربوط بالدولار (بنسبة ثابتة تقريباً 3,64 ريال لكل دولار) لذلك يجعل تحركات الأسعار بالريال القطري شبه متطابقة مع الدولار، مع اختلافات طفيفة تعكس الطلب المحلي على المجوهرات والسبائك.

والمتابع لحركة السوق يجد انه خلال يناير-فبراير 2026، سجلت أسعار الذهب عيار 24 في قطر مستويات مرتفعة تتوافق مع الأسعار العالمية القياسية (تجاوزت في بعض الفترات ما يعادل 170-180 ريالا قطري للجرام تقريباً حسب التحركات العالمية). ومع التصحيح العالمي في الربع الثاني،ثم انخفضت الأسعار تدريجياً لتصل بحلول يونيو إلى مستويات أقرب إلى 130-140 ريالا قطري للجرام عيار 24 (بناءً على أسعار 4،000-4،300 دولار).

وفي يوليو 2026 (بعد نهاية النصف الأول)، سجلت الأسعار حوالي 486-490 ريالا قطريا للجرام عيار 24، وهو ما يعكس استقراراً نسبياً بعد التصحيح. الطلب المحلي في قطر، خاصة على المجوهرات للمناسبات الاجتماعية والاستثمار الشخصي من قبل الأفراد ذوي الدخل المرتفع، ساعد في الحد من حدة الانخفاض مقارنة ببعض الأسواق الأخرى. كما أن استقرار الاقتصاد القطري وتنوعه (رؤية قطر الوطنية 2030) يدعم الطلب على الذهب كأداة تحوط ضد التضخم أو تقلبات الأسواق المالية.

فيجاي فاليشا: تحول الطلب في الخليج نحو السبائك والاستثمار

حجم الإنتاج العالمي

ووفق تقرير مجلس الذهب العالمي (WGC) لعام 2025، بلغ إنتاج المناجم العالمي رقماً قياسياً قدره 3،671,6 طن، بزيادة 1% عن 2024 (3،650,4 طن). إجمالي المعروض (بما في ذلك الذهب المعاد تدويره) وصل إلى 5،002,3 طن. بينما مصادر أخرى مثل Metals Focus أشارت إلى أرقام أعلى قليلاً (حوالي 3،817 طن لإنتاج المناجم في 2025). وظلت الصين المتصدرة بحوالي 10% من الإنتاج العالمي، تليها روسيا وأستراليا وكندا والولايات المتحدة.

وبالنسبة للقيمة السنوية: بافتراض متوسط سعر سنوي حوالي 4،000-4،500 دولار للأونصة خلال فترات التقلب في 2025-2026، فإن قيمة إنتاج المناجم السنوي تتجاوز 500 مليار دولار أمريكي. (حساب تقريبي: 3،672 طن ≈ 118 مليون أونصة؛ عند 4،200 دولار/أونصة ≈ 495 مليار دولار). هذه القيمة الهائلة تبرز أهمية الذهب كسلعة استراتيجية عالمية، رغم أن الإنتاج ينمو ببطء (أقل من 1% سنوياً في المتوسط على مدى العقد الماضي) بسبب استنزاف المناجم وارتفاع التكاليف.

في 2026، يتوقع استمرار النمو المتواضع في الإنتاج (حوالي 2-3% حسب بعض التوقعات)، مدعوماً بمشاريع جديدة، لكنه يظل محدوداً مقارنة بالطلب المتزايد من البنوك المركزية والمستثمرين.

استهلاك قطر من الذهب

ووفق المحللين، قطر لا تنتج ذهباً محلياً بكميات تجارية، وتعتمد كلياً على الاستيراد،والاستهلاك يتركز في قطاعين رئيسيين، المجوهرات (خاصة للمناسبات الاجتماعية والثقافية) والاستثمار (سبائك ومشغولات للأفراد والمؤسسات)، بالإضافة إلى وتشير التقارير الإقليمية إلى أن الطلب على المجوهرات في الشرق الأوسط تراجع في 2025-2026 بسبب الأسعار المرتفعة (انخفاض بنسبة 10-20% في بعض الأسواق). وفي قطر، يُقدر الاستهلاك السنوي للمجوهرات بعشرات الأطنان (من إجمالي الشرق الأوسط الذي يصل إلى مئات الأطنان)، مع تركيز على العيارات العالية (21 و24). ويظل الطلب الاستثماري قوياً بفضل الثروة النفطية والغازية والاستقرار السياسي.

وحسب إعلاناته فان أبرز ما يميز قطر هو دور البنك المركزي الذي زادت احتياطياته من الذهب بنحو 17,9 طن بين أكتوبر 2023 وسبتمبر 2025، لتصل إلى حوالي 116 طنا. هذا يعكس استراتيجية تنويع الاحتياطيات بعيداً عن الدولار جزئياً، وهو اتجاه مشترك بين البنوك المركزية في الأسواق الناشئة. الاستهلاك الإجمالي في قطر مستقر ومدعوم بمستوى المعيشة المرتفع.

آراء الخبراء والمحللين

ويجمع المحللون على أن التصحيح في النصف الأول من 2026 كان تصحيحاً صحياً بعد الارتفاعات القياسية، وليس نهاية للاتجاه الصاعد طويل الأمد. وبالتالي نجد جولدمان ساكس: خفضت توقعاتها لنهاية 2026 إلى حوالي 4،900 دولار للأونصة (من 5،400 سابقاً)، مشيرة إلى تباطؤ تدفقات صناديق الاستثمار المتداولة (ETFs) وتأجيل خفض الفائدة. ومع ذلك، تؤكد على استمرار دعم مشتريات البنوك المركزية (حوالي 50-60 طنا شهرياًبينما جي بي مورجان كانت أكثر تفاؤلاً، وتوقعت وصول الأسعار إلى 6،000-6،300 دولار بحلول نهاية 2026 أو 2027، مدعومة باستمرار الطلب الرسمي والشكوك الجيوسياسية. في حين بنوك أخرى (مثل ويلز فارجو، دويتشه بنك، يو بي إس) تتراوح توقعاتها بين 5،200 و6،300 دولار، مع التركيز على دور الذهب كتحوط ضد التضخم والديون العالمية المرتفعة.

في سياق قطر والمنطقة، يرى محللة شؤون الأسواق في مجلس الذهب العالمي لويس ستريت أن الطلب على المجوهرات تأثر سلباً بالأسعار المرتفعة، لكن الطلب الاستثماري والاحتياطي يوفر أرضية دعم. والاستقرار القطري يجعله وجهة جذابة للاستثمار في الذهب مقارنة بأسواق أكثر تقلباً. ويشير المحلل المالي بشركة سينتري فيجاي فاليشا تحول الطلب في الخليج نحو السبائك والاستثمار بدلاً من المجوهرات بسبب التكلفة العالية.

آفاق 2026 وما بعدها

وشهد النصف الأول من 2026 تقلبات طبيعية في أسعار الذهب عالمياً وقطرياً، بدأت بذروة تاريخية وانتهت بتصحيح يعيد التوازن. ويسجل الإنتاج العالمي أرقاماً قياسية (أكثر من 3،670 طن مناجم في 2025)، لكن القيمة السنوية تتجاوز نصف تريليون دولار، مما يؤكد أهمية الذهب الاستراتيجية.

وفي قطر، يظل الاستهلاك مستقراً نسبياً (مجوهرات + استثمار + احتياطيات مركزية)، مع تأثر محدود بالتصحيح بفضل الاقتصاد القوي. النظرة طويلة الأمد إيجابية، مدعومة بمشتريات البنوك المركزية العالمية والحاجة إلى تنويع الأصول. مع استمرار المتغيرات الجيوسياسية والنقدية، يبقى الذهب أحد أبرز أدوات التحوط، وستظل قطر جزءاً فاعلاً في هذا السوق العالمي من خلال استهلاكها النوعي واحتياطياتها المتنامية.

تقود ثورة الابتكار

الشركات الناشئة تحول التحديات إلى فرص

الصناعي.. خبراء:

ذهبيـة وتفـرض نفسها كقوة صناعيـة

تساهم في إعـادة هندسة الصناعـة القطريـــــــة نحـو الاستدامـة والكفـاءة التنافسيـــة

خـاص - لوسيل

أكد عدد من الخبراء والمنتجين في قطر أن الشركات الناشئة لم تعد مجرد مشاريع صغيرة، بل أصبحت اليوم المحرك الحقيقي للابتكار الصناعي وقائدة التحول نحو اقتصاد معرفي تنافسي، فمن خلال مرونتها وقدرتها الفائقة على تبني أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد، تحول هذه الشركات الأفكار الجريئة إلى منتجات قابلة للتطبيق، قادرة على حل تحديات الصناعة الحقيقية في مجالات الطاقة والأمن السيبراني والبنية التحتية والاستدامة. وما كان يُنظر إليه سابقاً كمشاريع تكميلية أصبح اليوم ركيزة أساسية تدعم رؤية قطر الوطنية 2030 وتُعيد صياغة مستقبل الصناعة الخليجية.

ويضيف المنتجون والمبتكرون أن قوة هذه الشركات الناشئة لا تكمن فقط في التقنية، بل في قدرتها على دمج الابتكار بالاستدامة والتكامل مع المنظومة الصناعية الكبرى. فهي تحول التحديات إلى فرص، وتفتح آفاقاً جديدة للاقتصاد الأخضر والأمن الرقمي، مدعومة بحاضنات عالمية المستوى مثل واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا وبنك قطر للتنمية. وبهذا، أصبحت الشركات الناشئة القطرية نموذجاً حياً يثبت أن الابتكار الصناعي لم يعد خياراً، بل ضرورة حتمية للبقاء والريادة في الاقتصاد العالمي.

منتجات قابلة للتطبيق.

يقول الأستاذ الدكتور محمد عنتر، الخبير الاقتصادي بمجالات الشركات الصناعية الناشئة لصحيفة لوسيل، إن دور الشركات الناشئة في قيادة الابتكار الصناعي في دولة قطر يتجسد في مبادرات مثل «واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا» بيئة حاضنة للمشاريع الناشئة، حيث توفر البنية التحتية والدعم الفني والتمويلي اللازم لتحويل الأفكار إلى منتجات قابلة للتطبيق. كما تسهم المؤسسات الداعمة لريادة الأعمال في قطر في تمكين الشباب، وتشجيعهم على خوض غمار الابتكار، وتحويل التحديات الصناعية إلى فرص استثمارية واعدة.

واستطرد عنتر قائلًا: «إن دور الشركات الناشئة في قطر لا يقتصر على الجانب التقني فقط، بل يمتد ليشمل دعم الاستدامة الصناعية، من خلال تطوير حلول في مجالات الطاقة النظيفة، وإعادة التدوير، وتقليل الانبعاثات، وهو ما يتماشى مع التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، ويعزز مكانة قطر كمركز إقليمي للابتكار المستدام. ورغم هذه الأدوار الحيوية، تواجه الشركات الناشئة تحديات كبيرة، أبرزها صعوبة الحصول على التمويل، وارتفاع مستويات المخاطر، وتعقيد الأطر التنظيمية، فضلًا عن التحديات المرتبطة بالانتقال من مرحلة الابتكار إلى الإنتاج على نطاق واسع.

وأوضح، أن نجاح هذه الشركات وتأثيرها المستدام يظل مرهونًا بمدى تكاملها مع المنظومات الصناعية الكبرى، وتوفر بيئة داعمة تُمكّنها من النمو والتوسع. وأن الابتكار الصناعي لم يعد خيارًا، بل ضرورة حتمية للبقاء في سباق الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، تبدو الشركات الناشئة في مقدمة المشهد، تقود التغيير، وتفتح آفاقًا جديدة لمستقبل أكثر كفاءة واستدامة.وأن الشركات الناشئة لم تعد عنصرًا تكميليًا في مسيرة التطور الصناعي، بل أصبحت ركيزة أساسية لقيادة الابتكار وإعادة تشكيل مستقبل الصناعة». وان قطر تمضي بخطى واثقة نحو ترسيخ مكانتها كحاضنة لهذا التحول، حيث تلتقي الرؤية الطموحة مع الإمكانات، لتُكتب فصول جديدة من قصة الابتكار الصناعي في المنطقة.

صياغة مستقبل الصناعة

وشدد الدكتور محمد عنتر على، أنه في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، لم يعد الابتكار الصناعي حكرًا على الشركات الكبرى ذات الموارد الضخمة، بل برزت الشركات الناشئة كقوة ديناميكية تعيد تشكيل ملامح هذا القطاع الحيوي. فقد تجاوزت هذه الشركات دورها التقليدي ككيانات صغيرة تسعى للبقاء، لتصبح فاعلًا رئيسيًا وأحد أبرز المحركات التي تقود التغيير النوعي وتُسهم في صياغة مستقبل الصناعة على أسس جديدة قائمة على المعرفة والتكنولوجيا.

وأشار إلى أن الشركات الناشئة لم تعد مجرد مشاريع صغيرة تبحث عن فرصة في سوق مزدحم، بل أصبحت كيانات جريئة تعيد تعريف مفاهيم الإنتاج والتصنيع. فهي تتحرك بسرعة، وتفكر خارج الأطر التقليدية، وتتبنى أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، لتقديم حلول مبتكرة تتجاوز ما تقدمه المؤسسات الصناعية الكبرى.وتستمد الشركات الناشئة قوتها من مرونتها العالية، وهياكلها التنظيمية الخفيفة، وقدرتها الفائقة على التكيف مع التغيرات السريعة في بيئة الأعمال. فهي لا تعاني من التعقيدات البيروقراطية التي تُبطئ حركة المؤسسات التقليدية، مما يمنحها ميزة اتخاذ القرار السريع والتجريب المستمر. ومن هذا المنطلق، يصبح الابتكار بالنسبة لها ليس خيارًا استراتيجيًا، بل شرطًا أساسيًا للاستمرار والنمو.

ويرى الدكتور محمد عنتر، الخبير الاقتصادي في مجالات الشركات الصناعية الناشئة: « أن الشركات الناشئة تمثل «مختبرات مفتوحة للابتكار»، حيث لا تقتصر على تطوير منتجات أو خدمات جديدة، بل تسعى إلى إعادة تعريف العمليات الصناعية نفسها. فهي تعيد هندسة سلاسل القيمة، وتبتكر نماذج أعمال أكثر كفاءة ومرونة، وتطرح بدائل تتجاوز الأطر التقليدية في الإنتاج والتوزيع. وبهذا، فإن تأثيرها يمتد من الابتكار التدريجي إلى الابتكار الجذري الذي يعيد تشكيل الأسواق بالكامل».

ويضيف: «ومن أبرز مظاهر هذا التأثير اعتماد الشركات الناشئة على التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وسلاسل الكتل، والطباعة ثلاثية الأبعاد. تتيح هذه التقنيات بناء أنظمة إنتاج ذكية تعتمد على البيانات والتحليلات التنبؤية، مما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتقليل التكاليف، والحد من الهدر. كما تمكّن هذه الشركات من تقديم منتجات مخصصة تلبي احتياجات العملاء بدقة، وهو ما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية».

التعاون وتبادل الخبرات

وتابع الدكتور محمد عنتر موضحًا: «وعلى مستوى أعمق، تسهم الشركات الناشئة في تفكيك النماذج الصناعية المغلقة التي تعتمد على احتكار المعرفة، وتدفع نحو نماذج أكثر انفتاحًا قائمة على التعاون وتبادل الخبرات. ففي الاقتصاد الرقمي، لم يعد التفوق مرتبطًا بامتلاك الموارد فقط، بل بالقدرة على توظيف المعرفة بسرعة وكفاءة. وهنا تتفوق الشركات الناشئة بفضل اعتمادها على فرق عمل متعددة التخصصات وثقافة تنظيمية تشجع على الابتكار الجماعي والتفكير الإبداعي».

ونوه إلى أن «تأثير الشركات الناشئة لا يقتصر على الجانب التقني، بل يمتد ليشمل إحداث تحول ثقافي داخل المنظومة الصناعية. فهي تفرض نمطًا جديدًا من المنافسة قائمًا على السرعة والتجديد، مما يدفع الشركات الكبرى إلى إعادة النظر في استراتيجياتها، وتبني نماذج أكثر مرونة. وفي هذا السياق، تتزايد أهمية الشراكات الاستراتيجية بين الشركات الناشئة والمؤسسات الكبرى، حيث يتحقق تكامل فعّال يجمع بين الابتكار والموارد، ويعزز قدرة القطاع الصناعي على التكيف مع التغيرات».

وأكد الدكتور محمد عنتر: «أن الشركات الناشئة تلعب دورًا محوريًا في الربط بين البحث العلمي والتطبيق العملي، إذ غالبًا ما تنبثق من أفكار أكاديمية أو مشاريع بحثية، ثم تعمل على تحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق. ويسهم ذلك في تقليص الفجوة بين النظرية والتطبيق، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تصبح القدرة على تحويل الأفكار إلى قيمة اقتصادية عنصرًا حاسمًا في تحقيق التنافسية».

وختم الأستاذ الدكتور محمد عنتر حديثه بالقول: «إلى جانب ذلك، تسهم هذه الشركات في خلق فرص عمل نوعية، خاصة في المجالات التقنية المتقدمة، وتدعم نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب. كما تلعب دورًا متزايدًا في تعزيز الاستدامة الصناعية من خلال تطوير حلول صديقة للبيئة، مثل تقنيات الطاقة النظيفة، وإعادة التدوير، وتقليل الانبعاثات، مما يواكب الاتجاه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر».

أهمية توظيف التكنولوجيا

أكدت رائدة الأعمال السيدة عالية بنت عبدالله البلوشي، مؤسسة شركة رصد للحلول السيبرانية والذكاء الاصطناعي، أن الشركات الناشئة أصبحت اليوم محركاً أساسياً للابتكار الصناعي والاقتصادي، من خلال تطوير حلول تقنية متقدمة للتغلب على التحديات الرقمية المتسارعة التي تواجه مختلف المؤسسات والقطاعات.

واستطردت عالية البلوشي في تصريح لصحيفة لوسيل الاقتصادية: «لذلك، انطلاقاً من إيماني العميق بأهمية توظيف التكنولوجيا لحماية المؤسسات والأفراد من التهديدات الرقمية المتزايدة، أسستُ شركة «رصد» التي تعمل على تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي بعتمد على تحليل السلوك واكتشاف التهديدات السيبرانية بشكل استباقي، مما يساهم في الحد من الخسائر الاقتصادية والبيانات الناتجة عن الهجمات السيبرانية التي باتت تشكل خطراً حقيقياً يهدد الاستقرار الاقتصادي والأمن الرقمي للدولة».

وأوضحت: «ولقد حظيت تقنية الذكاء الاصطناعي «سمارت قارد» الحماية الذكية التابعة لشركة رصد، باعتراف إقليمي مرموق ضمن أفضل 20 ابتكاراً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وهي منصة أمن سيبراني تعتمد على الذكاء الاصطناعي في التحليل السلوكي الاستباقي لاكتشاف التهديدات السيبرانية والتنبؤ بها قبل وقوعها، وهو ما يعكس قدرة شركة رصد على المنافسة العالمية من خلال قيادة الابتكار لدعم شتى المجالات الرقمية في الدولة وصولاً لرؤية قطر 2030، عبر تقديم حلول ذات أثر حقيقي وقابلة للتطبيق في القطاعات والمؤسسات بالدولة».

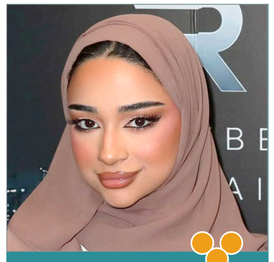

عالية البلوشي: نطبق تقنية «سمارت قارد» الاستباقية لاكتشاف التهديدات السيبرانية

شنافاس بي بي: الشركات الناشئة تقود الابتكار الصناعي في قطر والمنطقة

عارف لطيف: بنك قطر للتنمية يقود دعم الابتكار عبر أعمدة التمويل والأسواق

وتابعت عالية بنت عبد الله البلوشي: ونحن نسعى من خلال «رصد» إلى دعم رؤية الدولة، والمساهمة الفعالة في بناء اقتصاد رقمي آمن ومستدام يخدم دولة قطر ودول الخليج العربي، حيث يُعد الأمن السيبراني ركيزة أساسية للتنمية الشاملة والازدهار الاقتصادي طويل الأمد، ويُمثل أولوية استراتيجية في ظل التوسع الرقمي السريع الذي يشهده العالم.

وخلصت عالية للقول: «تسعى شركة رصد إلى بناء منظومة أمنية سيبرانية شاملة من خلال تدريب الكفاءات الوطنية، وتعزيز الوعي المجتمعي بالأمن السيبراني، وتطوير تقنيات محلية الصنع تلبي احتياجات المنطقة الخاصة، مع التركيز على نقل المعرفة وتمكين الشباب والكوادر الوطنية لقيادة هذا المجال الحيوي».

وتُجسد تجربة السيدة عالية بنت عبدالله البلوشي نموذجاً ملهماً لريادة الأعمال النسائية القطرية، وتؤكد الدور البارز للمرأة القطرية في قيادة الابتكار التكنولوجي وبناء مستقبل رقمي آمن للأجيال القادمة، حيث تمثل قصة نجاحها دافعاً قوياً للمزيد من السيدات للدخول في مجالات العلوم والتقنية وريادة الأعمال.

دور محوري بقيادة الابتكار

أكد السيد شنافاس بي بي، العضو المنتدب لشركة بلانيت إنجينيرينج لصحيفة لوسيل، أن دور الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح محورياً في قيادة الابتكار الصناعي، وأن هذه الكيانات لم تعد مجرد داعمة بل أصبحت محركات رئيسية للتغيير في مختلف القطاعات. ولم يعد الابتكار الصناعي مدفوعاً فقط بالشركات الكبرى أو المؤسسات القائمة منذ زمن طويل. ففي جميع أنحاء العالم، أصبحت الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأقسام التجارية السريعة الاستجابة محركات مهمة للتغيير، وذلك لقدرتها على اكتشاف فجوات السوق بشكل أسرع، وتبني التقنيات الجديدة في وقت مبكر، والاستجابة لاحتياجات العملاء بمرونة أكبر.

واستطرد شنافاس قائلاً: «في بيئة الصناعة اليوم، لم يعد الابتكار يقتصر على اختراع شيء جديد تماماً، بل يشمل أيضاً تحسين الأنظمة القائمة، وتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة الكفاءة، وإدخال تقنيات أذكى، وإيجاد حلول عملية يمكن تنفيذها في ظروف العمل الحقيقية. وهنا يبرز دور الشركات الناشئة والوحدات التجارية الناشئة بدور قوي، فهي غالباً ما تكون أقرب إلى السوق، وأكثر انفتاحاً على التجربة، وأقل تقييداً بالهياكل التقليدية لاتخاذ القرارات».

وأوضح العضو المنتدب لشركة بلانيت إنجينيرينج أن هذه المرونة باتت ذات أهمية متزايدة في قطاعات حيوية مثل البناء والبنية التحتية والطاقة والتصنيع والبحري والغاز الطبيعي المسال والخدمات البحرية.

وتابع: «يبحث العملاء الصناعيون عن حلول موثوقة وفعالة من حيث التكلفة ومستدامة وقابلة للتكيف. ويمكن للشركات الناشئة دعم هذا التحول من خلال تقديم أفكار جديدة في مجالات الطاقة المتجددة والأتمتة وتحسين الطاقة والمراقبة الرقمية وكفاءة المعدات وأنظمة الطاقة الهجينة».

وبيّن شنافاس بي بي أن قطر توفر بيئة قوية لهذا النوع من الابتكار، خاصة مع التطور المستمر في مجالات البنية التحتية والمشاريع الصناعية واللوجستيات والطاقة والاستدامة.

وأكد أن السوق يحتاج إلى شركات تجمع بين الخبرة الفنية والتفكير الجديد، و أن منصات مثل المعارض التي تقام في قطر تمثل فرصاً قيمة للتواصل وتبادل الأفكار وتقديم التقنيات وتشكيل شراكات تدعم النمو الصناعي طويل الأمد. وعكست مشاركة شركة بلانيت إنجينيرينج في معرض مشروع قطر 2026 هذا النهج تماماً.

وذكر السيد شنافاس بي بي، أن الشركة قد تبنت عند تأسيسها حلول مولدات الديزل الكاملة والتأجير والصيانة وقطع الغيار والدعم الهندسي، واستغلت منصات المعارض لتقديم حلول الطاقة المعروفة لديها، وإطلاق قسم بلانيت للطاقة المتجددة الجديد الذي يركز على دمج الطاقة المتجددة والهجينة. وذلك بحضور الشركاء التجاريين الدوليين، بما في ذلك السيد روميو أمارو من الإمارات، والدكتور صالح العبدالوهاب والسيد سعيد القحطاني من المصنع السعودي الألماني للطاقة الشمسية (SolarNova) في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يعكس أهمية التعاون الإقليمي وشراكات التقنية في تطوير الصناعة المستقبلية.

نحو أسواق المستقبل

وقال السيد: عارف لطيف، رئيس الأعمال في شركة بلانيت للطاقة المتجددة لصحيفة لوسيل، إن إطلاق الشركة يُعد مثالاً حياً على كيفية تبني الشركات الراسخة عقلية الشركات الناشئة، وأن هذا النهج يفتح آفاقاً جديدة بعيداً عن الاقتصار على خطوط الأعمال التقليدية.

وأوضح لطيف أنه بدلاً من الالتزام بالأنشطة التقليدية، يمكن للشركات إنشاء أقسام جديدة تستكشف أسواق المستقبل، وتبني شراكات استراتيجية مع الشركات المصنعة الأصلية (OEM)، وتدرس التقنيات الناشئة، وتطور حلولاً مبتكرة تلبي احتياجات العملاء الجديدة.

وأضاف أنه في حالة بلانيت، تركز هذه الأقسام على مجالات الطاقة المتجددة، والطاقة الهجينة، وإضاءة الطاقة الشمسية، وتحسين كفاءة الطاقة، وحلول الطاقة الصناعية، معتبراً أن الابتكار العملي في هذه المجالات يمكن أن يخلق قيمة حقيقية لسوق قطر المتطور.

وتابع لطيف قائلاً إن أهمية الشركات الناشئة والأقسام الناشئة داخل الشركات الكبرى تنبع من دورها كجسور حيوية تربط بين التقنية والتطبيق الواقعي.وأن هذه الكيانات تتمتع بالقدرة على اختبار الأفكار الجديدة بسرعة، والتعاون مع شركاء دوليين، وفهم الظروف والاحتياجات المحلية للسوق، ثم تحويل الابتكارات التقنية إلى حلول تجارية قابلة للاستخدام والتطبيق العملي وخلص عارف لطيف إلى أن مستقبل الابتكار الصناعي سيصبح ملكاً للشركات التي تجمع بين الخبرة العميقة والمرونة العالية. فالشركات الناشئة، بحسب قوله، تجلب السرعة والأفكار الجريئة، بينما تقدم الشركات الراسخة المصداقية والقدرة الفنية القوية وثقة العملاء. وأشار إلى أنه عندما تتلاقى هاتان القوتان، يصبح بإمكانهما خلق تقدم ملموس يعود بالنفع على الصناعات والاقتصادات والمجتمعات ككل.

دفع الابتكار الصناعي

وتُعد رؤية قطر الوطنية 2030 الأساس الاستراتيجي لتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد معرفي تنافسي مستدام. وتركز الاستراتيجية الوطنية للتصنيع 2024-2030 والاستراتيجية الوطنية للتنمية الثالثة (2024 2030-NDS3) على تعزيز دور الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في دفع الابتكار الصناعي، خاصة في التصنيع المتقدم، التصنيع الذكي، والتقنيات الناشئة. يدعم ذلك مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار، وبنك قطر للتنمية، ووزارة التجارة والصناعة.

وتهدف استراتيجية قطر الوطنية للصناعات التحويلية 2024-2030 إلى رفع القيمة المضافة للتصنيع إلى 70.5 مليار ريال قطري، وزيادة الصادرات غير النفطية إلى 49.1 مليار ريال، وجذب استثمارات صناعية سنوية تصل إلى 2.75 مليار ريال. وتشمل 15 مبادرة رئيسية و60 مشروعًا مترابطًا تركز على الابتكار والاستدامة والاقتصاد الدائري.

كما أن استراتيجية وزارة التجارة والصناعة 2024-2030: تضم أكثر من 216 مشروعًا ومبادرة، مع مؤشرات أداء رئيسية لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والابتكار. اما استراتيجية بنك قطر للتنمية 2030: تركز على دعم تلك الشركات في تطوير تقنيات جديدة، مع أهداف مثل رفع إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير إلى 60% من الإجمالي، ووضع قطر ضمن أفضل 30 دولة في مؤشر الابتكار العالمي.

والجهات الداعمة الرئيسية من بينها بنك قطر للتنمية الذي يقود دعم الابتكار عبر أعمدة التمويل والأسواق والقدرات. ويدير مبادرة جاهز التي توفر منشآت صناعية جاهزة (31 منشأة في جاهز 1 للكيماويات والبلاستيك والخشب والإلكترونيات، و16 في جاهز 2 للأغذية) ضمن برنامج احتضان لـ7 سنوات بأسعار مدعومة. كما تشمل حاضنة قطر للأعمال (QBIC) التي احتضنت أكثر من 550 شركة.

برنامج الابتكار التكنولوجي

ويدير مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار برنامج الابتكار التكنولوجي الذي يستهدف الشركات الناشئة لتطوير منتجات وتقنيات جديدة. ويشمل تطوير التكنولوجيا وبرنامج قطر للابتكار المفتوح الذي أطلق أكثر من 50 تحديًا بالشراكة مع جهات صناعية. وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا توفر بيئة تنظيمية داعمة وبرامج احتضان وتمويل للشركات التقنية ذات التركيز الصناعي. وحاضنة الأعمال الرقمية (DIC): تدعم الشركات الناشئة التكنولوجية في قطاعات مثل المدن الذكية والطاقة.

العدد 2828 الأحد 27 المحرم 1448 هـ 12 يوليو 2026

أشاد مسؤولون ومنتجون بدورها ودعمها

نجاح باهر للمزارع في تغطية احتياجات الأسواق

خاص – لوسيل

كشف خبراء ومسؤولون عن نجاح الموسم الزراعي الحالي بكل المقاييس، مؤكدين أن المزارع الوطنية القطرية أثبتت جدارتها وقدرتها الفائقة على تغطية احتياجات الأسواق المحلية من المنتجات الزراعية والحيوانية والداجنة. فقد وفرت هذه المزارع كميات كافية وبجودة عالية وبأسعار تنافسية، الأمر الذي جعل المستهلكين لا يشعرون بأي نقص أو اضطراب في الإمدادات رغم التطورات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة والعالم.

وبفضل هذا الأداء المتميز، أكد الخبراء والمسؤولون أن هذا النجاح يُعد دليلاً قوياً على فعالية استراتيجية الأمن الغذائي التي تتبناها دولة قطر. كما يعكس هذا الإنجاز نجاح الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، ويعزز الثقة في قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي المستدام، بل والتفوق في مواجهة التحديات الخارجية.

الاكتفاء الغذائي المستدام

يقول رجل الأعمال الأستاذ الدكتور راشد الكواري، مالك شركة مزارع العيون: إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة قطر تمضي بخطى واثقة ومدروسة، وقد قطعت خطوات مهمة ومؤثرة على أرض الواقع. والدولة حريصة كل الحرص على دعم هذه الشراكة وتعزيزها بكل السبل الممكنة، للوصول إلى تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 التي تولي اهتماماً بالغاً بتحقيق اكتفاء ذاتي آمن ومستدام من السلع الغذائية الأساسية.

ويضيف د. الكواري قائلًا: إن تغطية المزارع النباتية والحيوانية لأغلب الاحتياجات المحلية ولاسيما خلال النصف الأول من هذا العام يعود بالأساس إلى ثمار الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في دعم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والداجنة، والتى لو استعرضناها نجد أنها قد أحرزت نتائج واضحة للعيان، جعلت دولة قطر تحتل المرتبة الأولى عربياً على مؤشر الأمن الغذائي في المنطقة، وهو إنجاز يدعو للفخر والاعتزاز. وفي إطار هذه الشراكة الاستراتيجية، أطلقت الدولة العديد من المشاريع والفرص الاستثمارية الواعدة، التي عززت بشكل كبير التعاون بين القطاعين في مجال التصنيع الغذائي وتعزيز الأمن الغذائي المحلي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أدت هذه الشراكة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من الألبان والدواجن الطازجة، بعد أن ظهرت مزارع وطنية حديثة ومتطورة تنتج الدجاج بكافة أنواعه وجودته العالية، بما في ذلك الدجاج العضوي (الأورجانيك).

وأشار الى بروز كيانات تجارية كبيرة تعتمد بالكامل على المنتج الوطني، وهو أمر لم يكن ليتحقق لولا التهيئة الممتازة التي قامت بها الدولة من خلال تطوير البيئة التشريعية وتوفير قنوات التمويل المتنوعة والميسرة، ولو حللنا ما تحقق في مجال إنتاج الألبان، فقد حققت الدولة نجاحات بارزة ومتميزة خلال السنوات الأخيرة بفضل هذه الشراكة الفعالة مع القطاع الخاص. فقد برزت شركات وطنية رائدة تنتج الحليب ومشتقاته بجودة عالمية، ومن أبرزها شركة مزرعتي، وشركة روعة، إلى جانب العديد من الشركات الكبرى الأخرى التي تشارك فيها الدولة مشاركة رئيسية وفاعلة. ولم يقتصر الدعم على مرحلة الإنتاج فحسب، بل امتد ليشمل تسهيل عمليات التسويق والتوزيع، حيث أُتيحت لتلك الشركات الفرصة للوصول إلى سلاسل التوريد المختلفة مثل المجمعات التجارية والفنادق والمؤسسات التعليمية والشركات ومحلات البقالة والسوبرماركت. وقد عززت الدولة ذلك بتشريعات داعمة ومرنة، مما مكّن المنتج الوطني من التواجد بقوة في الأسواق المحلية والمنافسة بجدارة مع المنتجات المستوردة.

د. راشد الكواري: قطر تتقدم بخطى واثقة نحو السيادة الغذائية

إبراز الفرص الاستثمارية

وأوضح أد. راشد الكواري أن دولة قطر تحرص بكل جدية وتفاؤل على إبراز الفرص الاستثمارية الواعدة والمتنوعة المتاحة في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي أمام رجال الأعمال ورواد الأعمال والمستثمرين المحليين والدوليين. وتأتي هذه الجهود ضمن رؤية استراتيجية طموحة تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، وتحقيق الأمن الغذائي، وفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي المستدام. إن مثل هذه المبادرات تعكس التزام قطر بدعم المستثمرين وتوفير بيئة استثمارية مشجعة وجاذبة، مما يساهم في تعزيز عمليات التسويق والإنتاج الزراعي، ويخلق فرص عمل نوعية، ويحقق شراكات مثمرة تعود بالنفع على الجميع وتدفع عجلة التنمية الشاملة نحو المزيد من التقدم والازدهار.

وخلص اد راشد الكواري إلى القول: بالرغم من أن الشراكة في مجال اللحوم الحمراء لم تصل بعد إلى كامل أهدافها المرجوة، إلا أنها تمضي بخطى ثابتة وواعدة على الطريق الصحيح. حيث تم إنشاء عشرات المشاريع الجديدة التي دخل بعضها مرحلة الإنتاج، وقطعت الدولة شوطاً نحو تحقيق هدفها تجاه إنجاز اكتفاء ذاتي آمن من اللحوم الحمراء الطازجة. واليوم أصبحت هذه المنتجات متوافرة بانتظام على أرفف المجمعات التجارية. ومن أجل دعم هذا الهدف الاستراتيجي، ركزت الدولة على المعالجة الثلاثية لمياه الصرف لإنتاج الأعلاف الخضراء عالية الجودة، مما أدى إلى ظهور العديد من المشاريع الخاصة المتخصصة في إنتاج الأعلاف، بالإضافة إلى الشراكات الناجحة مع المنتجين. وفي هذا الإطار، برزت العديد من المبادرات الداعمة للشراكة على المستويات كافة، مما يعكس التزام الدولة الراسخ بتحقيق الاكتفاء الغذائي المستدام وتعزيز السيادة الغذائية الوطنية.

ناصر الخلف: المزارع المحلية تثبت جدارتها وتغطي احتياجات السوق

توفير الخضراوات للأسواق

صرح رجل الأعمال السيد ناصر الخلف، الرئيس التنفيذي لمشروع أجريكو والخبير المعروف في مجال التسويق لصحيفة لوسيل: «شهد القطاع الزراعي في دولة قطر خلال التوترات الجيوسياسية الأخيرة قدرة كبيرة على المحافظة على استقرار الإمدادات الغذائية، وذلك بفضل الجهود المشتركة التي بُذلت على مدار السنوات الماضية لتعزيز الأمن الغذائي وبناء سلاسل إمداد أكثر مرونة».

وأضاف الخلف: «مع بداية الأزمة، كانت معظم المزارع القطرية تمتلك مخزوناً كافياً من مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي مكّنها من مواصلة عملياتها دون تأثير مباشر على الإنتاج أو توافر الخضراوات الطازجة في الأسواق. إلا أن التحدي الأكبر الذي برز خلال هذه الفترة تمثل في سلاسل توريد المواد الخام الزراعية، مثل مستلزمات الزراعة والمدخلات التشغيلية، والتي تأثرت نتيجة الاضطرابات الإقليمية وتأخر عمليات الشحن».

وتوقع الخلف « أن يصبح هذا الواقع جزءاً من «الوضع الطبيعي الجديد»، مما يتطلب من جميع العاملين في القطاع الزراعي التكيف معه، من خلال تنويع مصادر التوريد، وزيادة المخزون الاستراتيجي، والبحث عن حلول أكثر مرونة لضمان استدامة الإنتاج».

وأوضح ناصر الخلف أن «المزارع المحلية لعبت دوراً محورياً في توفير كميات كافية من الخضراوات الطازجة للسوق المحلي، وأسهمت بشكل مباشر في تعزيز استقرار الأسعار وتلبية احتياجات المستهلكين. وفي المقابل، لا يمكن إغفال الدور المهم الذي قامت به شركات التجارة والاستيراد، التي تحركت بسرعة لإيجاد مصادر بديلة وتأمين المنتجات التي لا يتم إنتاجها محلياً، بما ضمن استمرار توفرها بكميات مناسبة في الأسواق رغم التحديات».

وخلص الرئيس التنفيذي لمشروع أجريكو إلى القول: «لقد أثبتت هذه المرحلة أن تحقيق الأمن الغذائي هو مسؤولية مشتركة بين المنتج المحلي، وشركات الاستيراد والتوزيع، والجهات الحكومية، وأن التعاون بين جميع الأطراف هو الركيزة الأساسية لضمان استقرار الإمدادات الغذائية في مختلف الظروف.

الموسم الزراعي الأفضل

وفي تصريح خاص لـ لوسيل، أعرب تاجر الخضار والفاكهة المعروف حيدر الحيدري عن أهمية الموسم الزراعي الحالي، مؤكداً أنه وفر السلع الزراعية بكميات كبيرة وجودة عالية خلال الأشهر الستة الماضية من العام الجاري حيث مرت المنطقة بظروف جيوسياسية غير مواتية نجح خلالها المنتجون المحليون في تغطية احتياجات السوق.

وقال الحيدري: «الحمد لله، شهدنا خلال الستة أشهر الماضية (من بداية الموسم وحتى الآن) وفرة غير مسبوقة في معظم السلع الزراعية. الطماطم، الخيار، الباذنجان، الفلفل، البطاطس.

والمزارعون عملوا بجهد كبير، والأمطار والظروف الجوية ساعدت بشكل ملحوظ، فأنتجت محاصيل غزيرة وصحية».

وأضاف الحيدري: «السوق اليوم ينبض بالحيوية، والعرض يفوق الطلب في معظم الأيام، مما ساهم في استقرار الأسعار بل وانخفاضها في بعض السلع مقارنة بالمواسم السابقة. هذا الموسم يُعد نعمة للمستهلك والتاجر على حد سواء. المواطن يجد كل ما يحتاجه بأسعار معقولة، والتاجر يستطيع تلبية الطلب بسهولة دون نقص أو ارتفاع مفاجئ».

وتابع: «أشكر كل المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي على هذا الإنتاج المتميز، وأدعو الجميع إلى الاستفادة من هذه الوفرة بشراء المنتجات الطازجة والمحلية التي تدعم الاقتصاد الوطني، إن شاء الله يستمر هذا الخير طوال ما تبقى من الموسم وفي المواسم القادمة».

تعزيز الإنتاج المحلي

وصرح السيد الدكتور يوسف بن خالد الخليفي مدير إدارة الشؤون الزراعية لصحيفة لوسيل قائلا: إن المزارع القطرية ساهمت بشكل فعال في تعزيز الإنتاج المحلي خلال الموسم الزراعي خلال الأشهر الماضية وذلك ضمن تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي الوطنية 2030 التي تعتمد على ثلاث ركائز رئيسية: تعزيز الإنتاج المحلي والأسواق الوطنية، وتطوير المخزون الاستراتيجي وأنظمة الإنذار المبكر، وتوسيع الشراكات الدولية.

وأفاد مدير إدارة الشؤون الزراعية بوزارة البلدية بأن الإنتاج المحلي غطى نسبًا مرتفعة خلال موسم الذروة: 98% من احتياجات الخيار. 82% من احتياجات الطماطم. 96% من احتياجات الباذنجان والكوسا. وفي بعض الأشهر بلغت التغطية 100% لبعض المنتجات مع الحفاظ على معايير الجودة العالية. موضحًا أن عدد المزارع المنتجة بلغ أكثر من 950 مزرعة من بينها ما لا يقل عن 500 مزرعة منتجة ومسوقة.

وحسب تصريحات السيد أحمد سالم اليافعي المسؤول بالإدارة الزراعية وصل عدد وحدات البيوت المحمية إلى 8،420 وحدة مدعومة من قبل الدولة. في ظل قيام الوزارة بتوزيع دعم مرن - قسائم بذور وأسمدة ومبيدات- لأصحاب المزارع المنتجة، مع التركيز على خمس محاصيل استراتيجية: الطماطم، الخيار، الباذنجان، الكوسا، والفلفل الحلو. وتهدف استراتيجية الأمن الغذائي الوطنية 2030 (التي أطلقتها الوزارة) إلى: 55% اكتفاء ذاتيا في الخضراوات الاستراتيجية الطازجة، وزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية بنسبة 50%. والحفاظ على الاكتفاء الكامل في الألبان والدواجن الطازجة. ووفق الاستراتيجية تعتمد الوزارة على التحول إلى الزراعة المحمية والذكية لمواجهة التحديات المناخية وضمان الاستدامة.

العدد 2828 الأحد 27 المحرم 1448 هـ 12 يوليو 2026

مستقبلها في عيون الخبراء

قطر تحول السياحة البيئية إلى قوة اقتصادية

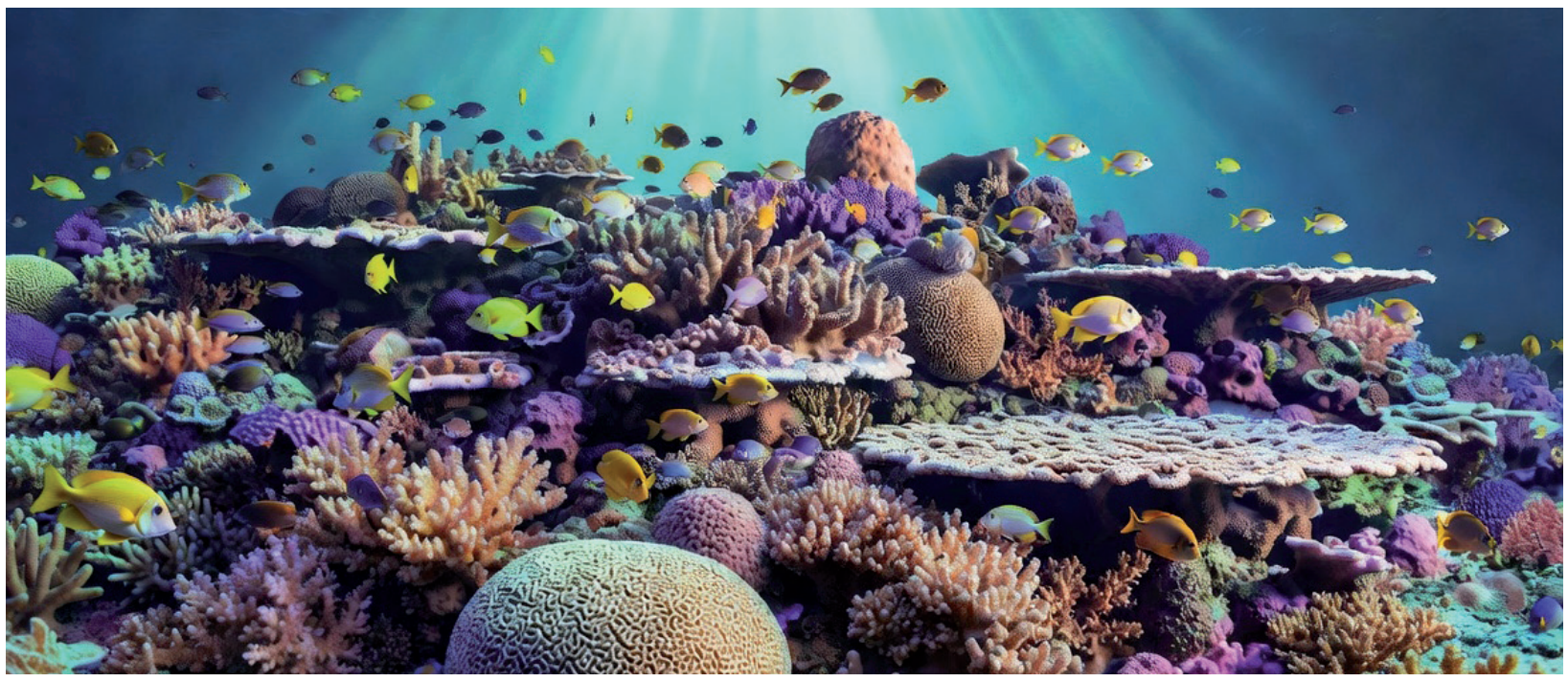

خاص – لوسيل

كشف عدد من الخبراء والمختصين في شؤون السياحة البيئية لصحيفة لوسيل أن مستقبلها في دولة قطر يتجه نحو آفاق واعدة قائمة على الاستدامة باعتبار البيئة محورا رئيسيا لرؤية قطر الوطنية 2030. فالبلاد تمتلك مقومات طبيعية فريدة تشمل المحميات الصحراوية والساحلية، التنوع الحيوي النادر، المناظر الطبيعية الممتزجة بين الصحراء والبحر، ظاهرة القرش الحوت، وأبقار البحر، غابات المانغروف، والمواقع الجيولوجية المميزة، مما يتيح تجارب سياحية متكاملة تجمع بين المغامرة، التوعية البيئية، والترفيه العائلي.

ووفق تقارير رسمية فإن الاستثمار المخطط للنهوض بقطاع السياحة البيئية في الدولة يقدر بحوالي مليار دولار في البنية التحتية المستدامة، حيث تستهدف قطر جذب 1,5 مليون سائح بيئي سنوياً، مع رفع نسبة المحميات إلى 30%، ليسهم قطاع السياحة بنحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2034 ويوفر أكثر من 458 ألف فرصة عمل. بالإضافة للروض والتي يصل عددها لأكثر من 1273 روضة، تضم تنوعاً نباتياً وحيوانياً نادراً، حيث تعتبر البيئة القطرية معبرا لعدد كبير من الطائرات المهاجرة.

ويشدد الخبراء على ضرورة التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة للتغلب على التحديات المناخية والعمرانية، من خلال تطوير منتجعات بيئية، مسارات طبيعية، برامج تعليمية، تشريعات حماية صارمة، وتشجيع الاستثمار الخاص والسياحة المجتمعية. بهذا النهج، تتحول السياحة البيئية إلى استثمار استراتيجي يدعم الاقتصاد الأخضر والأزرق، ويحافظ على الموارد الطبيعية، ويرسخ مكانة قطر كنموذج إقليمي رائد في السياحة المستدامة الراقية.

تخطيط لتنمية مستدامة

وفي ذات السياق أكد الأستاذ الدكتور خليل السعيد، مدير مركز حُماة الطبيعة، أن دولة قطر دأبت منذ أكثر من 20 عاماً على تشجيع السياحة البيئية التي تعتمد، بالمفهوم المحلي، على زيارة المناطق الطبيعية، وأن المحميات بأنظمتها الصحراوية والساحلية تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على التوازن البيئي وجذب الزوار الذين يمكنهم مراقبة الطيور المستوطنة والمهاجرة، والتصوير الطبيعي، والتخييم في الصحراء، والرحلات البحرية، والمشي في الطبيعة.

واستطرد مدير مركز حماة الطبيعة قائلًا، أن رؤية قطر في دعم السياحة البيئية تضمنت عدة أهداف رئيسية، منها: حماية التنوع الحيوي، ونشر الوعي البيئي في المجتمع، ودعم الاقتصاد غير النفطي، والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وترسيخ ثقافة الاستدامة بين الأفراد والمؤسسات.

وأوضح د. السعيد، أن قطاع السياحة البيئية في قطر شهد تطوراً متزايداً بمرور الوقت، لكنه يواجه عدداً كبيراً من التحديات، أبرزها المناخ الحار والجاف الذي يسود البلاد من شهر مايو وحتى شهر أكتوبر، ما يجعل نصف العام أو يزيد غير متاح لممارسة هذا النوع من السياحة.

ونوه إلى الضغط العمراني، حيث باتت المنشآت السكنية والصناعية والخدمية تهدد الموائل الطبيعية وتحصرها في أماكن ضيقة وتشوه امتداداتها. و أنه بدون تخطيط لتنمية مستدامة تأخذ المكون السياحي في الاقتصاد بالحسبان، سيكون من الصعب تحقيق الانسجام بين خطط التنمية الاقتصادية المختلفة، بما فيها الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق. وخلص د. خليل السعيد إلى القول، إن هناك ضرورة ملحة لتشجيع المستثمرين ورواد الأعمال الشباب على الانخراط في مشاريع السياحة البيئية في دولة قطر، وتوجيه انتباههم إلى دراسات الجدوى التي تؤكد أن لهذا النوع من السياحة مستقبلاً واعداً ومستداماً.

د. محمد الدوسري

مقومات السياحة البيئية

وقال الدكتور محمد الدوسري، مالك محمية وحديقة الدوسري في الشحانية، إن المحمية اليوم تجذب نحو 100 ألف زائر سنوياً، مما يؤكد الطلب المتزايد على تجارب الطبيعة والتعليم البيئي، وتمثل نموذج حي يجمع بين السفاري والتوعية البيئية والترفيه العائلي، وتشمل حديقة خضراء ومتحف طيور وتراثياً وبحيرة أسماك ومشتلاً زراعياً يوزع شتلات مجاناً، أن محمية الدوسري تقدم نموذجاً ناجحاً من خلال عروض السفاري وركوب الحيوانات والفعاليات الثقافية والترفيهية، مع الحفاظ على التوازن البيئي».

وشدد د. الدوسري على ضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة للنهوض بهذا القطاع، وقال: «يجب أن تركز الجهود على عدة محاور رئيسية من بينها: تطوير البنية التحتية المستدامة: وإنشاء منتجعات بيئية ومسارات طبيعية ومراكز زوار في المناطق الطبيعية، مع الحرص على استخدام تقنيات توفير المياه والطاقة المتجددة.

الدوحة تتجه لتحقيق الاستدامة البيئية وتستهدف 1,5 مليون سائح أخضر

مليار دولار تم رصدها للبنية التحتية السياحية البيئية المستدامة

أيمن القدوة

ودعا إلى تشجيع الاستثمار في المحميات الطبيعية والفنادق البيئية والترويج لقطر كوجهة سياحة بيئية راقية، مستفيدين من نجاح مونديال 2022 الذي فتح أبواب الدولة للسياح من مختلف أنحاء العالم».

وأقر د. الدوسري بوجود تحديات تواجه السياحة البيئية في قطر، وقال: «من أبرزها محدودية البنية التحتية المتخصصة، والعوامل البيئية، وينقصنا إطار تنظيمي رسمي قوي للسياحة البيئية، وشهادات رسمية للمنشآت المستدامة». واقترح حلولاً عملية من بينها، وضع تشريعات صارمة لحماية المواقع الطبيعية، وتطوير برامج تدريب للكوادر الوطنية في إدارة السياحة المستدامة، وتشجيع البحث العلمي في المواقع البيئية، وينبغي التركيز على السياحة المجتمعية.

وحصل السيد الدكتور محمد الدوسري مؤسس المحمية ومالكها على شهادات وجوائز بارزة من بينها الشخصية البيئية الأولى في قطر، وكأس مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية والسياحة.

الاستثمار في المحميات

وقال الخبير السياحي السيد أيمن القدوة، أن السنوات الأخيرة شهدت جهوداً حثيثة لتطوير هذا النمط السياحي البيئي من خلال الاستثمار في المحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والأنشطة البيئية المستدامة، ليصبح قطاع السياحة البيئية أحد أبرز الركائز في التنمية الاقتصادية المستدامة للدولة.

أ.د. خليل السعيد

واستطرد، أن ظاهرة القرش الحوت تعد واحدة من أبرز الكنوز الطبيعية الفريدة في مياه قطر، حيث تستقطب خلال موسمها أعداداً كبيرة من أكبر الأسماك في العالم. وأصبحت رحلات مشاهدة هذه الظاهرة مقصداً مفضلاً لعشاق السياحة البحرية والتصوير البيئي من مختلف أنحاء العالم.

ومضى القدوة قائلًا، وفي قلب الصحراء القطرية، تقدم مناطق سيلين ورأس بروق تجارب استثنائية تجمع بين المغامرة والطبيعة والثقافة، من خلال رحلات الدفع الرباعي والتخييم والموائد الصحراوية التي تعكس أصالة الضيافة القطرية. كما تُشكل الدحول والكهوف الطبيعية معالم جيولوجية نادرة تفتح آفاقاً جديدة لسياحة الاستكشاف والمغامرات.

وذكر، لا تقتصر التجربة السياحية على الطبيعة فحسب، بل تشمل متاحف متخصصة ومزارع سياحية تعكس أنماط الحياة الريفية والصحراوية والتراث القطري الأصيل، الأمر الذي يثري المنتج السياحي الوطني.

وخلص القدوة للقول، رغم التحديات المرتبطة بالتوازن بين التنمية السياحية وحماية البيئة، فإن تبني معايير الاستدامة والتوعية المجتمعية وتطوير التشريعات البيئية يعزز من مستقبل هذا القطاع الواعد، ويرسخ مكانة قطر كنموذج إقليمي رائد في السياحة البيئية المستدامة.

موزة آل إسحاق

الالتزام بمعايير الاستدامة

وتقول الإعلامية السيدة موزة آل إسحاق المتخصصة بشؤون السياحة، إن السياحية البيئية منها تشكل أحد أبرز محاور التحول السياحي في الدولة، التي تُجسد التزامها بالتنمية المستدامة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والتراث البيئي، حيث تعيش الدولة مرحلة «النضج السياحي»، وتتجلى في المبادرات الرائدة في مجال السياحة الخضراء والابتكار البيئي.

وأوضحت آل إسحاق، أن ابرز الأمثلة على ذلك حماية المناطق الطبيعية متمثلة في مشاريع مثل محميات الأشجار القطرية (المانجروف)، ومناطق الشواطئ والشعاب المرجانية، وكيف أصبحت وجهات سياحية بيئية جذابة مع الالتزام بمعايير الاستدامة.

وتابعت، الى جانب المشروعات السياحية المستدامة ومن بينها مشروع سميسمة السياحي الذي يمثل نموذج متكامل يجمع بين السياحة الترفيهية والحفاظ على البيئة، مع التركيز على الطاقة النظيفة والتصميم الصديق للبيئة.

ومضت قائلة، فضلا عن دور المجتمعات المحلية في تجارب السياحة البيئية، مثل جولات المانجروف والمراقبة البيئية لأبقار البحر - الدوجونج- وحيتان القرش، مع التأكيد على التوعية البيئية للسياح، مع التنويه للابتكار الأخضر وثمة قصص نجاح قطرية في السياحة الخضراء ومبادرات نسائية في ذات السياق». وخلصت موزة آل إسحاق إلى أن السياحة البيئية ليست مجرد نشاط ترفيهي، بل رافد اقتصادي وثقافي يعزز الهوية الوطنية ويحقق التوازن بين التنمية والحفاظ على الموروث الطبيعي، حيث حققت قطر نموا ملحوظا في مؤشرات السياحة المستدامة عالمياً.

والجدير بالذكر ان السيدة موزة آل إسحاق، عضو الاتحاد العربي للإعلام السياحي، لها العديد من المؤلفات القيمة حول السياحة المحلية والخليجية، ساهمت في تأهيلها للحصول على جوائز عديدة تقديراً لجهودها في توثيق التجربة السياحية القطرية.

العدد 2828 الأحد 27 المحرم 1448 هـ 12 يوليو 2026

طرح ألترا القابل للطي نهاية العام

الكشف عن هواتف آيفون 18 برو في سبتمبر بالأسواق الخليجية

الدوحة – لوسيل

يُتوقع إطلاق هاتف آيفون القابل للطي من شركة أبل هذا الخريف، لكن تقريرًا جديدًا يُشير إلى توقعات مختلفة عما كان متوقعًا سابقًا.

وذكر تقرير لموقع «Macworld» أن أول آيفون قابل للطي، والذي يُقال إنه سيحمل اسم «آيفون ألترا» أو «آيفون فولد»، سيُعلن عنه إلى جانب هواتف آيفون 18 برو هذا الخريف، لكنه سيُطرح في الأسواق في وقت لاحق من العام.

واستند التقرير إلى مصادر مجهولة مطلعة على سلسلة توريد شركة أبل، والتي قالت إن هواتف طراز آيفون 18 برو وآيفون 18 برو ماكس وصلت إلى مرحلة أكثر تقدمًا في الإنتاج الضخم مقارنةً بآيفون القابل للطي، بحسب تقرير للموقع المتخصص في أخبار شركة أبل.

ويُشبه التقرير الوضع بإطلاق آيفون 8 وآيفون إكس في عام 2017. فقد أعلنت «أبل» عن آيفون 8 وآيفون إكس في الوقت نفسه، وتم طرح آيفون 8 بعد أسبوع كالمعتاد، أما آيفون إكس، فلم يُطرح في الأسواق إلا في نوفمبر.

لكن تقرير «Macworld» أشار إلى أن الفارق الزمني بين إطلاق هواتف آيفون 18 برو وآيفون القابل للطي قد لا يكون كبيرًا كالفارق بين آيفون 8 وآيفون إكس.

وبينما قطع طرازا برو شوطًا أطول في الإنتاج، مع تغييرات خارجية طفيفة عن الطرازين الحاليين، يتأخر طراز «ألترا» القابل للطي نظرًا لتصميمه الأكثر تطورًا.

ولا يعني ذلك أن «أبل» ستؤجل الإعلان عن آيفون ألترا إلى موعد لاحق، أو أنه سيستغرق وقتًا طويلًا للشحن كما حدث مع آيفون إكس، لكن بما أن الإنتاج الضخم للهاتف لم يبدأ بعد، فمن المرجح أن تصل هواتف آيفون 18 برو إلى المتاجر مباشرةً بعد حدث «أبل» في سبتمبر، على أن يلحق بها آيفون ألترا بعد بضعة أسابيع.

وكانت وكالة بلومبرغ قد أفادت في أبريل بأن «أبل» «تعمل وفق خطة» لإطلاق هاتفها القابل للطي في الوقت نفسه أو «بعد فترة وجيزة جدًا» من طرح هواتف آيفون 18 برو، لكنها أشارت إلى أن موعد الإطلاق لم يكن نهائيًا وقد يتغير.

وأضاف تقرير «Macworld» أيضًا أن التوقعات السابقة بشأن ارتفاع سعر آيفون ألترا لا تزال قائمة.

وجاء في التقرير: «مصادرنا تعتقد أن سعر آيفون ألترا قد يصل إلى 2500 دولار، بحسب الإصدار»، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تكلفة الشاشة القابلة للطي والمفصلة.

بـ 607.6 مليار دولار

«أبل» تتصدر قائمة أغلى 10 علامات تجارية في العالم 2026

كشفت مؤسسة براند فاينانس في أحدث تقاريرها عن قائمة أعلى العلامات التجارية قيمة في العالم لعام 2026، التي أظهرت استمرار هيمنة شركات التكنولوجيا الأمريكية على المراكز الأولى، إلى جانب حضور قوي لشركات التجزئة والطاقة والبنية التحتية.

وتصدّرت «أبل» القائمة كأعلى علامة تجارية قيمة على مستوى العالم، بقيمة بلغت 607,6 مليار دولار، مدفوعة بقوة منظومتها المتكاملة من الأجهزة والخدمات وولاء قاعدة مستخدميها حول العالم.

وجاءت «مايكروسوفت» في المركز الثاني بقيمة علامة تجارية بلغت 565,2 مليار دولار، مستفيدة من توسعها القوي في خدمات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تنوع مصادر إيراداتها في البرمجيات وخدمات الأعمال.

واحتلت «غوغل» المركز الثالث بقيمة 433,1 مليار دولار، مستندة إلى هيمنتها المستمرة في سوق محركات البحث والإعلانات الرقمية، إلى جانب استثماراتها المتزايدة في تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وفي المرتبة الرابعة، جاءت «أمازون» بقيمة علامة تجارية بلغت 369,9 مليار دولار، مدعومة بريادتها في التجارة الإلكترونية ونمو خدمات الحوسبة السحابية عبر «أمازون ويب سيرفيسز».

وحلّت «أنفيديا» خامساً بقيمة 184,3 مليار دولار، في انعكاس مباشر للدور المحوري الذي تلعبه الشركة في ثورة الذكاء الاصطناعي والطلب المتزايد على معالجات الرسوميات ومراكز البيانات.

أما المركز السادس فكان من نصيب «تيك توك» بقيمة 153,5 مليار دولار، لتواصل ترسيخ مكانتها كواحدة من أسرع العلامات التجارية نمواً عالمياً في قطاع وسائل التواصل الاجتماعي.

وجاءت «وول مارت» في المركز السابع بقيمة 141 مليار دولار، مستفيدة من قوتها في قطاع التجزئة وقدرتها على الدمج بين المتاجر التقليدية والمنصات الرقمية.

وفي المركز الثامن حلّت «سامسونغ» بقيمة علامة تجارية بلغت 119,2 مليار دولار، مدعومة بتنوع أعمالها في الإلكترونيات الاستهلاكية وأشباه الموصلات.

وجاءت «فيسبوك» تاسعاً بقيمة 107,1 مليار دولار، مستندة إلى قاعدة مستخدمين ضخمة عالمياً، رغم التحديات التنظيمية والمنافسة المتزايدة في سوق الإعلانات الرقمية.

واختتمت القائمة مؤسسة الشبكة الحكومية الصينية في المركز العاشر، بقيمة علامة تجارية بلغت 102,4 مليار دولار، ما يعكس الثقل المتنامي للشركات الحكومية الصينية في قطاعات البنية التحتية والطاقة على الساحة العالمية. ويعكس تقرير «براند فاينانس» لعام 2026 التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، حيث تواصل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لعب دور محوري في تعزيز قيمة العلامات التجارية.

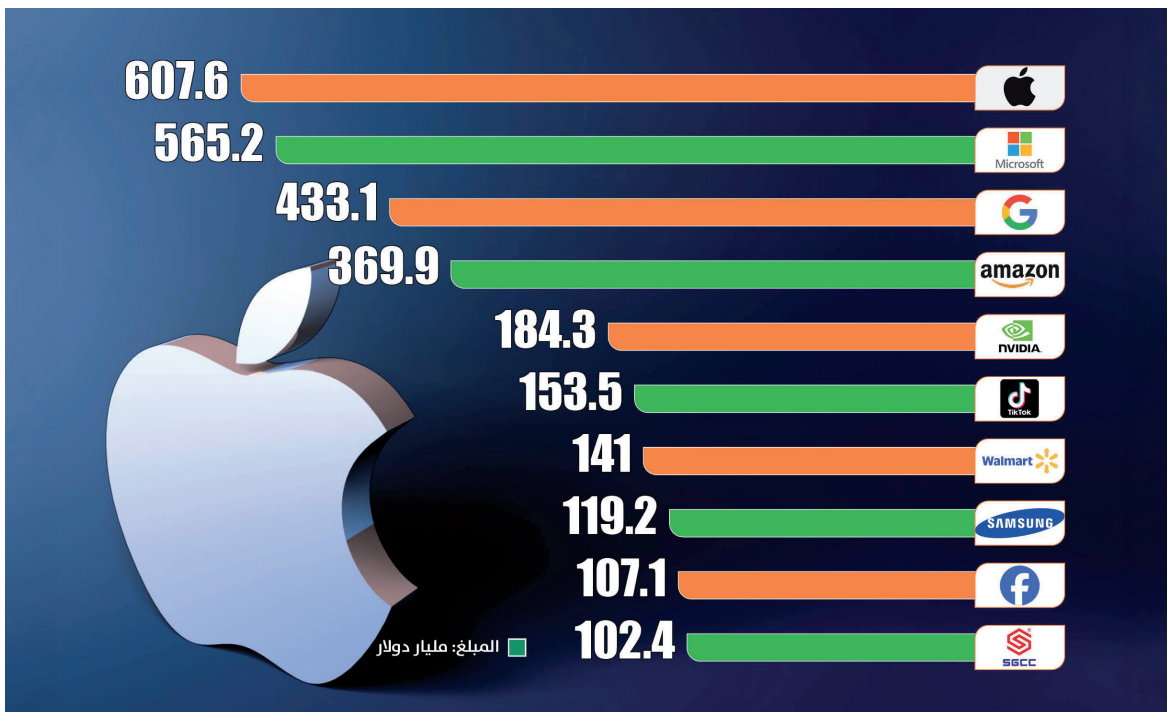

نصائح تقنية

5 أسباب تدفعك لعدم اصطحاب هاتفك إلى الحمام

في عالم نعتمد فيه على الهواتف الذكية في كل شيء تقريبًا، أصبح من السهل الشعور بأنها لا تفارق أيدينا، فنحن نصطحبها معنا عند الخروج لجلب البريد، أو أثناء المشي مع الكلب، بل وحتى عند دخول المرحاض.

وربما لا تفكر كثيرًا في اصطحاب هاتفك إلى المرحاض، بل قد تستخدمه لتمضية الوقت أثناء وجودك هناك لكن هل يُعد استخدام الهاتف في المرحاض آمنًا بالفعل؟.

يمكن أن يحمل الهاتف مئات الجراثيم، كما أن المراحيض تُعد بيئة غنية بالميكروبات أيضًا. وعند الجمع بين هذين السطحين المليئين بالجراثيم، قد يزداد خطر تعرضك لمشكلات صحية، بحسب تقرير لموقع «UPMC Health Beat» المتخصص في الموضوعات المتعلقة بالصحة.

نقل الجراثيم إلى هاتفك

في كل مرة تستخدم فيها المرحاض، تتعرض للجراثيم الموجودة فيه. وقد تحتوي هذه الجراثيم على بكتيريا وفيروسات مسببة لأمراض مثل الإشريكية القولونية، والسالمونيلا، ونزلات البرد، ونوروفيروس.

ولا تقتصر هذه المشكلة على المراحيض العامة، إذ توجد أيضًا كميات كبيرة من الجراثيم في مراحيض المنازل.

وعادةً ما يمنع غسل اليدين انتقال هذه الجراثيم إلى جسمك قبل أن تسبب أي ضرر. لكن عندما يكون هاتفك معك في المرحاض، فقد تستخدم ورق المرحاض، ثم تضغط على زر السحب، ثم تمسك هاتفك، وبعدها فقط تتجه لغسل يديك. وخلال هذه الخطوات الإضافية، قد تنتقل الجراثيم إلى هاتفك قبل أن تتمكن من تنظيف يديك.

ولتقليل انتشار الجراثيم، يُنصح بعدم اصطحاب هاتفك إلى المرحاض قدر الإمكان. وإلى جانب حمله للبكتيريا، يُعد الهاتف أيضًا مصدرًا لتشتيت الانتباه، إذ قد تنشغل بتصفح الشاشة من دون أن تدرك مقدار الوقت الذي قضيته.

وفي حال دخلت المرحاض وهاتفك معك، سواء عن قصد أو من دون انتباه، فمن الأفضل اتباع الخطوات التالية:

1- نظّف هاتفك بانتظام: يحمل الهاتف كثيرًا من الجراثيم، خاصة إذا كنت تستخدمه في المرحاض. لذا احرص على تنظيفه مرة واحدة على الأقل يوميًا باستخدام قطعة قماش ناعمة مبللة بالماء الدافئ مع كمية قليلة من سائل تنظيف الأطباق، بعد إزالة الغطاء وإيقاف تشغيل الهاتف.

2- حافظ على وضعية جلوس صحيحة: يزيد الانحناء إلى الأمام أثناء استخدام المرحاض من الضغط على منطقة الحوض، ما قد يرفع خطر الإصابة بالبواسير. لذلك يُنصح بالجلوس باستقامة والنظر إلى الأمام قدر الإمكان.

3- قلّل مدة بقائك في المرحاض: أفضل وسيلة لتجنب المشكلات الصحية هي ألا تتجاوز مدة الجلوس في المرحاض من 5 إلى 10 دقائق، لأن الجلوس لفترة أطول يزيد الضغط على منطقة الحوض.

4- عطّل الإشعارات: قد تدفعك إشعارات التطبيقات أو وسائل التواصل الاجتماعي إلى استخدام الهاتف دون حاجة، لذا فإن كتم الإشعارات أثناء دخول المرحاض يساعد على تجنب ذلك.

5- اغسل يديك جيدًا: يظل غسل اليدين أفضل وسيلة للوقاية من انتقال الجراثيم، لذا احرص على غسلهما لمدة لا تقل عن 20 ثانية بعد كل استخدام للمرحاض.

العدد 2828 الأحد 27 المحرم 1448 هـ 12 يوليو 2026

تجربة قيادة مريحة ومرنة

جيتور داشينج بيسك 2026 تجمع بين التصميم العصري والأداء العملي

تأتي جيتور داشينج بيسك 2026 كواحدة من السيارات الصينية الـ SUV المدمجة التي تجمع بين التصميم العصري، الأداء العملي، والتقنيات المناسبة للاستخدام اليومي داخل المدن وعلى الطرق السريعة. فهي سيارة مصممة لمن يبحث عن حضور قوي على الطريق، مساحة داخلية مريحة، وتجربة قيادة اقتصادية دون الدخول في تكلفة الفئات الأعلى تجهيزًا.

تعتمد جيتور داشينج 2026 بيسك على محرك بنزين تيربو بسعة 1,5 لتر، يمنح السيارة أداءً متوازنًا يناسب التنقل اليومي والرحلات العائلية، مع ناقل حركة أوتوماتيكي مزدوج القابض DCT يوفر استجابة سلسة أثناء القيادة. وبفضل كفاءة استهلاك الوقود التي تصل إلى 16,8 كم/لتر، تقدم السيارة قيمة عملية قوية لمن يبحث عن سيارة SUV اقتصادية وعصرية في السوق الخليجي

من الداخل، تقدم سيارة جيتور داشينج 2026 مقصورة رحبة بتصميم حديث، مع شاشة ترفيه كبيرة، مقاعد مريحة، تجهيزات تقنية سهلة الاستخدام، وأنظمة أمان أساسية تساعد السائق على القيادة بثقة أكبر. لذلك تُعد جيتور داشينج بيسك 2026 خيارًا مناسبًا للعائلات الصغيرة، الشباب، والباحثين عن سيارة عملية بتصميم مختلف وسعر منافس.

أداء متوازن

توفر جيتور داشينج بيسك 2026 أداءً عمليًا ومتوازنًا بفضل محرك 1,5 لتر تيربو رباعي الأسطوانات، مصمم ليمنح السيارة قوة مناسبة للاستخدام اليومي مع كفاءة جيدة في استهلاك الوقود. ويعمل المحرك مع ناقل حركة أوتوماتيكي مزدوج القابض DCT من 6 سرعات، ما يساعد على تقديم قيادة سلسة واستجابة جيدة في التنقل داخل المدينة والرحلات الطويلة. وتمنح هذه المواصفات جيتور داشينج 2026 بيسك شخصية عملية تناسب السائق الذي يريد سيارة SUV مدمجة بقوة جيدة واستهلاك وقود اقتصادي، مع أداء مريح في القيادة اليومية دون مبالغة في التكلفة.

يعكس تصميم جيتور داشينج بيسك 2026 هوية شبابية جريئة، حيث تأتي السيارة بواجهة أمامية عصرية، خطوط جانبية ديناميكية، وشكل SUV مدمج يمنحها حضورًا واضحًا على الطريق. التصميم لا يعتمد فقط على الشكل الرياضي، بل يوازن بين العملية والفخامة البسيطة التي تناسب الاستخدام اليومي.

وتظهر جيتور داشينج 2026 بمظهر خارجي حديث يجعلها مناسبة لمن يريد سيارة مختلفة عن التصاميم التقليدية، خاصة مع المصابيح LED، الشبك الأمامي العريض، والجنوط الكبيرة التي تضيف لمسة رياضية قوية.

المقصورة الداخلية

تقدم جيتور داشينج بيسك 2026 مقصورة داخلية بتصميم عصري يركز على الراحة وسهولة الاستخدام. ورغم أنها الفئة الأساسية، إلا أنها توفر تجربة داخلية جيدة بفضل المساحات المناسبة، شاشة الترفيه الكبيرة، المقاعد العملية، والتوزيع الذكي لعناصر التحكم.

تتميز المقصورة بأنها مناسبة للعائلات الصغيرة والرحلات اليومية، حيث توفر 5 مقاعد بتصميم مريح، مع مساحة جيدة للركاب في الصفين الأمامي والخلفي. كما تساعد قاعدة العجلات الممتدة على تحسين الرحابة الداخلية، وهو ما يجعل السيارة عملية للاستخدام العائلي والمهام اليومية.

و تقدم جيتور داشينج 2026 بيسك مستوى تقني جيد مقارنة بفئتها، حيث تأتي بشاشة مركزية كبيرة تمنح السائق والركاب تجربة استخدام حديثة وسهلة. وتساعد هذه التجهيزات على جعل القيادة اليومية أكثر راحة، خاصة مع دعم الاتصال بالهاتف وتشغيل الوسائط.

أنظمة الأمان

تم تجهيز جيتور داشينج بيسك 2026 بمجموعة من أنظمة الأمان الأساسية التي تساعد على تعزيز الثبات والتحكم أثناء القيادة. وتناسب هذه الأنظمة الاستخدام اليومي داخل المدن وعلى الطرق السريعة، حيث توفر للسائق مستوى جيدًا من الثقة في مختلف الظروف.

توفر جيتور داشينج بيسك 2026 تجربة قيادة مريحة ومرنة، خاصة داخل المدن والطرق المعبدة. ويمنح محرك 1,5 لتر تيربو السيارة استجابة مناسبة للاستخدام اليومي، بينما يساعد ناقل الحركة DCT في تقديم انتقالات سلسة بين السرعات كما أن نظام الدفع الأمامي FWD يجعل السيارة أكثر كفاءة في استهلاك الوقود وأسهل في القيادة اليومية، خاصة لمن يستخدم السيارة في التنقل بين العمل، المنزل، والرحلات العائلية الخفيفة. أما وضعيات القيادة الاقتصادية والرياضية فتمنح السائق حرية الاختيار بين الهدوء والتوفير أو استجابة أقوى عند الحاجة.

سعر جيتور داشينج 2026 بيسك

عند البحث عن سعر جيتور داشينج 2026، تختلف الأسعار حسب الفئة، التجهيزات، الوكيل، والعروض المتاحة في السوق الخليجي . وتأتي فئة بيسك أو كومفورت كخيار مناسب لمن يريد دخول عالم جيتور داشينج 2026 بأقل تكلفة ممكنة، مع الاحتفاظ بالتصميم العصري، المحرك التيربو، الشاشة الكبيرة، وأنظمة الأمان الأساسية.

وتُعد جيتور داشينج بيسك 2026 خيارًا جيدًا لمن يبحث عن سيارة SUV صينية بسعر منافس، خصوصًا أنها تقدم مزيجًا من التصميم الجذاب، المساحة العملية، كفاءة الوقود، والتقنيات المناسبة للاستخدام اليومي.

مرشحة لبلوغ 23 مليوناً في 2026

«الطاقة الدولية»: السيارات الكهربائية تقترب من ثلث السوق العالمية و«BYD» تتصدر الخليج

توقعت وكالة الطاقة الدولية أن تُواصل مبيعات السيارات الكهربائية نموها خلال العام الحالي، بدعم من ارتفاع أسعار الوقود وتزايد الاهتمام بتقليل الاعتماد على النفط في قطاع النقل.

الوكالة تنبأت في تقريرها السنوي «آفاق السيارات الكهربائية العالمية 2026» أن تصل المبيعات إلى 23 مليون وحدة في 2026، بما يعادل 28% من إجمالي مبيعات السيارات عالمياً.

وقالت إن أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط سلطت الضوء مجدداً على مخاطر الاعتماد على واردات النفط، مُرجحةً أن تمنح الاستجابات الحكومية المحتملة لهذه الأزمة زخماً إضافياً لأسواق السيارات الكهربائية خلال الفترة المقبلة.

كانت مبيعات السيارات الكهربائية، التي تشمل المركبات العاملة بالبطاريات والهجينة القابلة للشحن، ارتفعت 20% عالمياً في 2025 لتتجاوز 20 مليون سيارة، ما يعني أن سيارة واحدة من كل 4 سيارات جديدة بيعت العام الماضي كانت كهربائية.

واستحوذت الشركات الصينية على 60% من المبيعات العالمية، مُقابل نحو 15% لكل من الشركات الأوروبية وشركات أميركا الشمالية.

ورغم الصورة الإيجابية التي يرسمها التقرير، تظهر بيانات حديثة أن النمو لا يزال متفاوتاً بين المناطق. فقد نقلت «رويترز» عن شركة «بنشمارك مينرال إنتليجنس» أن تسجيلات السيارات الكهربائية عالمياً ارتفعت في أبريل للشهر الثاني على التوالي إلى 1,6 مليون سيارة، بزيادة 6% على أساس سنوي، لكنها بقيت أقل من مستوى مارس القياسي. وكانت بيانات يناير أظهرت أيضاً تراجعاً سنوياً في التسجيلات العالمية، مع هبوط واضح في الصين وأمريكا الشمالية، ما يعكس حساسية السوق لتغير الحوافز والسياسات.

الصين تقود السوق العالمية

رغم تباطؤ وتيرة النمو في الصين، بقيت أكبر سوق عالمية للسيارات الكهربائية، إذ شكلت هذه السيارات نحو 55% من إجمالي مبيعات السيارات الجديدة في البلاد خلال 2025. وتتوقع الوكالة أن ترتفع المبيعات في الصين إلى أكثر من 14 مليون سيارة في 2026، بنمو يُقارب 8%.

وفي أوروبا، ارتفعت المبيعات بأكثر من 30% في 2025 لتصل حصتها إلى 28% من السوق، مدفوعة بتشديد معايير الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي. وتتوقع الوكالة أن تصل مبيعات السيارات الكهربائية الأوروبية إلى 5 ملايين سيارة في 2026، بزيادة تقارب 20%، بما يجعل سيارة من كل 3 سيارات جديدة مباعة في القارة كهربائية.

في المقابل، ظلت المبيعات في الولايات المتحدة شبه مستقرة عند أقل من 10% من إجمالي مبيعات السيارات في 2025، متأثرةً بانتهاء بعض الحوافز الضريبية. وتتوقع الوكالة أن تتراجع المبيعات هناك بأكثر من 20% في 2026 إلى نحو 1,2 مليون سيارة، مع انخفاض الحصة إلى نحو 8% من السوق، بينما تتحول الأسواق الناشئة إلى محرك رئيسي للنمو، مع توقعات بارتفاع مبيعاتها بنحو 50% إلى قرابة 3 ملايين سيارة.

قطر والسعودية نمواً سريعاً في المبيعات

في الشرق الأوسط، بلغت مبيعات السيارات الكهربائية نحو 75 ألف سيارة في 2025، بنمو يتجاوز 40% على أساس سنوي، بحسب التقرير. وقد حافظت الإمارات على موقعها كأكبر سوق في المنطقة، مستحوذةً على نحو نصف المبيعات، رغم تراجع حصتها من أكثر من 60% في 2023 مع تسارع الطلب في أسواق مجاورة. كما سجلت قطر والسعودية نمواً سريعاً في المبيعات، إذ باتتا تمثلان معاً نحو 45% من الطلب الإقليمي على السيارات الكهربائية.

ويُشير التقرير إلى تحول واضح في تفضيلات المستهلكين، فبعدما كانت سيارات «تسلا» المصنعة في الولايات المتحدة تمثل نحو نصف مبيعات المنطقة عند بدء توسع السوق في 2020، تراجعت حصتها حالياً إلى نحو 15%، مقابل صعود حصة «بي واي دي» (BYD) الصينية إلى 60% منذ دخولها السوق الإقليمية في 2022.

مصر والمغرب تقودان النمو في أفريقيا

في أفريقيا، لا تزال سوق السيارات الكهربائية محدودة، لكنها توسعت خلال العامين الماضيين من نحو 4 آلاف سيارة في 2023 إلى حوالي 25 ألف سيارة في 2025، مدفوعةً بشكل رئيسي بنمو المبيعات في مصر والمغرب وجنوب أفريقيا. وقد بلغت المبيعات في مصر نحو 7900 سيارة كهربائية، وفي المغرب نحو 5500 سيارة، فيما استحوذت الدول الثلاث مجتمعة على قرابة 70% .

العدد 2828 الأحد 27 المحرم 1448 هـ 12 يوليو 2026

كنز المليارات يتألق في أمريكا الشمالية

القيمة السوقية القياسية لمنتخبات مونديال 2026

خاص – لوسيل

يشهد العالم الآن المباريات الختامية لأول نسخة موسعة من بطولة كأس العالم لكرة القدم 2026، التى تقام بمشاركة 48 منتخباً، وتستضيفها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بشكل مشترك. ويقول خبراء الاقتصاد إن هذه البطولة ليست مجرد حدث رياضي عالمي، بل هي ظاهرة اقتصادية ضخمة تجسد تطور صناعة كرة القدم كقطاع تجاري يتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية.

ووفقاً لتقديرات المرصد الدولي لكرة القدم في تقريره الأسبوعي رقم 550 الصادر في يونيو 2026، بلغت القيمة السوقية الإجمالية لجميع المنتخبات المشاركة نحو 18,1 مليار يورو. هذا الرقم يمثل زيادة ملحوظة قدرها 3,1 مليار يورو مقارنة بمونديال قطر 2022، ويعكس بشكل واضح التضخم في أسعار اللاعبين، ارتفاع قيمة المواهب الشابة، وتأثير العقود الضخمة في الدوريات الأوروبية الكبرى.

ووفق المرصد، هذه القيمة السوقية ليست مجرد إحصائيات نظرية، بل هي تعبير حي عن قوة اللاعبين الذين يشكلون عماد المنتخبات. إنها تعكس الاستثمارات الهائلة من قبل الأندية العالمية في شراء وتطوير المواهب، وتؤثر مباشرة في جاذبية البطولة تجارياً.

تعزيز التأثير الاقتصادي

وأكدت دراسة مشتركة أجرتها الفيفا بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وشركة أوبن اكنوميك ضمن برنامج جول اوكونومي، أن مونديال 2026 سيسهم بنحو 40,9 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كما يتوقع أن يخلق حوالي 824 ألف وظيفة بدوام كامل على مستوى العالم، منها 185 ألف وظيفة في الولايات المتحدة وحدها، بالإضافة إلى إيرادات ضريبية تتجاوز 9,4 مليار دولار. وتُعد القيمة السوقية العالية للمنتخبات عاملاً حاسماً في تعزيز هذا التأثير الاقتصادي، حيث تجذب الجماهير الغفيرة، الرعاة الكبار، والسياح من مختلف أنحاء العالم، مما يعزز من الإنفاق السياحي المتوقع الذي يبلغ مليارات الدولارات.

وفقاً لبيانات موقع ترانسفير ماركت المتخصص في تقييم القيم السوقية للاعبين - محدثة حتى يوليو 2026-، تصدر منتخب فرنسا قائمة المنتخبات الأغلى قيمة، بإجمالي 1,52 مليار يورو لـ26 لاعباً، بمتوسط يقارب 58,58 مليون يورو لكل لاعب. يليه منتخب إنجلترا بقيمة 1,36 مليار يورو، ثم إسبانيا بـ1,22 مليار يورو، والبرتغال بـ1,01 مليار يورو. أما ألمانيا فتبلغ قيمتها السوقية 947 مليون يورو، والبرازيل 928,2 مليون يورو، والأرجنتين (حاملة اللقب) 807,5 مليون يورو، وهولندا 754,2 مليون يورو.

ويشير الموقع الى أن هذه الهيمنة الأوروبية ليست مصادفة. فالدوريات الأوروبية الكبرى، خاصة الدوري الإنجليزي الممتاز والدوري الإسباني، تمثل مراكز جذب رئيسية للمواهب العالمية، مما يرفع من قيمة اللاعبين الذين يشاركون في المنتخبات.

ووفق نموذج CIES الإحصائي للقيم التقديرية للانتقالات، تتصدر إنجلترا بـ1,454 مليار يورو، تليها فرنسا بـ1,436 مليار يورو، وإسبانيا بـ1,407 مليار يورو. يرى خبراء المرصد أن هذه القيم تجعل هذه المنتخبات المرشحة الأبرز للفوز باللقب، نظراً لعمق التشكيلة والتوازن بين الخبرة والشباب.

لامين يامال

وفي الجانب الآخر، تتراوح قيم المنتخبات من خارج أوروبا بين مئات الملايين. على سبيل المثال، يبلغ إجمالي قيمة المغرب 447,7 مليون يورو، والسنغال 478,1 مليون يورو، وكوت ديفوار 522,1 مليون يورو. أما المنتخبات الأقل حظاً مثل جنوب إفريقيا أو الرأس الأخضر فتتراوح قيمتها بين 49 و55 مليون يورو فقط. ومع ذلك، فإن البطولة تمنح هذه المنتخبات فرصة لإبراز مواهبها، حيث يمكن لأداء استثنائي أن يرفع قيمة لاعبيها بشكل كبير، كما حدث في مونديالات سابقة مع منتخبات مثل المغرب في 2022.

القيم السوقية

وتتجلى أهمية القيم السوقية في اللاعبين الأفراد الذين يشكلون قلب هذه المنتخبات، وفق بيانات ترانسفير ماركت، يتصدر لامين يامال -لاعب برشلونة الإسباني- قائمة أغلى اللاعبين في البطولة بقيمة 200 مليون يورو، متفوقاً على إرلينغ هالاند -مانشستر سيتي- الذي تبلغ قيمته السوقية أيضاً 200 مليون

إرلينغ هالاند

يورو. يليهما كيليان مبابي -ريال مدريد- بقيمة تقارب 180 مليون يورو، وفينيسيوس جونيور -البرازيل- بـ150 مليون يورو، وجود بيلينغهام -إنجلترا- بقيمة تتراوح بين 130 و150 مليون يورو.

وهؤلاء اللاعبون ليسوا مجرد نجوم؛ إنهم أصول اقتصادية ضخمة. يامال، الشاب البالغ من العمر 18 عاماً، يمثل جيلاً جديداً من المواهب الذي يجمع بين المهارة الفنية والقيمة التسويقية العالية. أما هالاند، فهو «الوحش النرويجي» الذي يهدد الأرقام القياسية في كل مباراة، مما يجعله هدفاً دائماً للأندية الكبرى. ومبابي، بسرعته وتأثيره، يظل رمزاً للكرة الفرنسية الحديثة. هذه القيم تعكس ليس فقط الأداء على أرض الملعب، بل أيضاً القدرة على جذب الرعاة والإعلانات، مما يعزز من الاقتصاد الرياضي ككل.

رواتب النجوم

وترتبط القيمة السوقية ارتباطاً وثيقاً بالرواتب السنوية الضخمة. وفق تقارير فوربس وموقع كابولوجي حتى منتصف 2026، يتصدر كريستيانو رونالدو - البرتغال، النصر السعودي-قائمة الأعلى أجراً

كيليان مبابي

بإجمالي دخل سنوي يقارب 300 مليون دولار -235 مليوناً من الراتب + 65 مليوناً من الرعايات-يليه كيليان مبابي بـ95 مليون دولار تقريباً، وإرلينغ هالاند بـ80 مليون دولار، وجود بيلينغهام بـ44 مليون دولار. وهذه الرواتب ليست مجرد أرقام؛ إنها تعكس تحول كرة القدم إلى صناعة ترفيهية عالمية.

واللاعبون أصبحوا علامات تجارية بحد ذاتها، ورواتبهم تُموّل من خلال حقوق البث، الرعايات، والمبيعات التجارية. ويرى الخبراء الاقتصاديون أن هذا النموذج يساهم في تعزيز الاقتصادات المحلية للدول المستضيفة من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار.

والجانب الاقتصادي الأوسع والتأثيرات طويلة الأمد تؤكد دراسة الفيفا أن البطولة ستولد فوائد اجتماعية تقدر بـ8,28 مليار دولار، بما في ذلك تطوير البنية التحتية الرياضية وتعزيز السياحة. وفي الولايات المتحدة وحدها، يُتوقع إنتاج اقتصادي يبلغ 30,5 مليار دولار.

هذه الأرقام مرتبطة ارتباطاً مباشراً بجودة اللاعبين وقيمتهم السوقية، التي تجعل المباريات أكثر جاذبية.

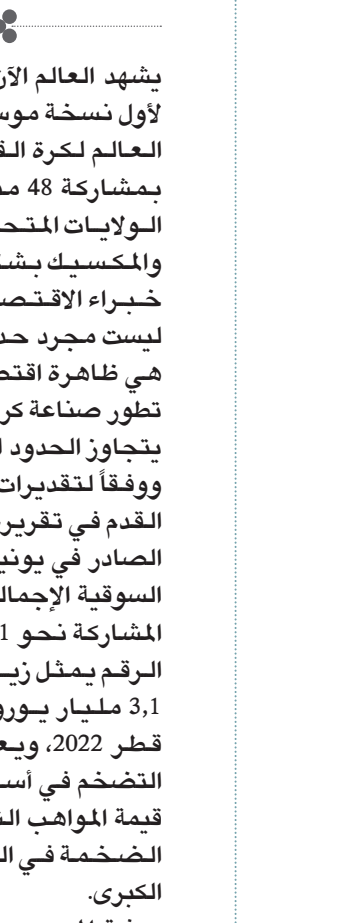

فينيسيوس جونيور

ووفق الدراسة بالنسبة للمنتخبات الصغيرة، تمثل البطولة فرصة للنمو التي تتراوح قيمتها بين 15 و250 مليون يورو، يمكن أن تشهد ارتفاعاً في قيمة لاعبيها إذا حققت مفاجآت، مما يفتح أبواب الانتقالات إلى الأندية الكبرى.

المرشحون للفوز

وفي تقريره الأسبوعي رقم 550 (يونيو 2026)، أكد المرصد الدولي لكرة القدم برئاسة تحرير رافاييل بولي، روجر بيسون، ولويك رافينيل - خبراء اقتصاديون ورياضيون متخصصون في تحليل البيانات الإحصائية لسوق الانتقالات أنه «بناءً على القيم التقديرية للانتقالات للاعبين المختارين، تبدو ثلاثة منتخبات وطنية المرشحة الرئيسية للفوز بكأس العالم 2026. تتصدر إنجلترا الترتيب بقيمة إجمالية للتشكيلة تبلغ 1,454 مليار يورو. وتليها فرنسا (1,436 مليار يورو) وإسبانيا (1,407 مليار يورو).

وأضاف الخبراء: «يُقيّم النموذج الإحصائي للمرصد حالياً لاعبين فقط بأكثر من 200 مليون يورو: لامين يامال الإسباني وإرلينغ هالاند النرويجي.

في الطرف الآخر، إيران هي المنتخب المؤهل الأقل قيمة (12 مليون يورو فقط)، يليها العراق (13 مليون) والأردن (15 مليون). ومع ذلك، قد تساعد العروض القوية في البطولة بعض اللاعبين من هذه المنتخبات على الحصول على انتقال إلى أندية أكثر تنافسية.

صناعة اقتصادية

تمثل القيمة السوقية لمنتخبات مونديال 2026، التي تتجاوز 18 مليار يورو، دليلاً قاطعاً على نضج كرة القدم كصناعة اقتصادية متكاملة. بينما تتنافس المنتخبات الكبرى على الصدارة، يبقى الجمهور العالمي والاقتصادات المستفيدة هما الرابحان الحقيقيان. مع استمرار البطولة في مراحلها الإقصائية، ستظل هذه الأرقام مصدر إلهام للتحليلات الاقتصادية، مؤكدة أن كرة القدم لم تعد مجرد لعبة، بل هي اقتصاد نابض يجمع بين الرياضة والتجارة والترفيه. في عالم يتغير بسرعة، يظل مونديال 2026 شاهداً على قوة هذه اللعبة في تشكيل المستقبل.

إنجلترا وفرنسا تتصدران بأكثر من 1.3 مليار يورو

إجمالي الـ48 منتخباً يتجاوز 18 مليار يورو

يامال – هالاند – مبابي وجونيور.. نجوم بقيم سوقية فلكية

العدد 2828 الأحد 27 المحرم 1448 هـ 12 يوليو 2026

80 مليار دولار حجم النشاط الاقتصادي المرتبط بمونديال 2026

لوسيل إنفوجرافيك

5 ملايين شخص إجمالي الحضور المتوقع

9.4 مليار
الضرائب المباشرة وغير المباشرة

40.9 مليار
الأثر على الناتج المحلي الإجمالي العالمي

13.9 مليار
إجمالي الإنفاق المتعلق بالبطولة

3.756 مليار
إجمالي إنفاق «فيفا» على المونديال

جوائز المنتخبات «المكافآت المالية»

50 مليوناً — البطل	**19** مليوناً — لربع النهائي
33 مليوناً — الوصيف	**15** مليوناً — لدور الـ16
29 مليوناً — الثالث	**11** مليوناً — لدور الـ32
27 مليوناً — الرابع	**12.5 : 9** مليون — دور المجموعات

355 مليون دولار لدعم الفرق التي تسمح للاعبيها بالمشاركة

(المبالغ بالدولار)

المصدر: لوسيل
www.lusailnews.net
By: Hatem Alqadi

صحيفة القيادة والريادة
لوسيل
LUSAIL
16 العدد 2828 الأحد 27 المحرم 1448 هـ 12 يوليو 2026
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

%18.22
النمو السنوي المحتمل لسوق السياحة العلاجية 2034

أظهر تقرير صادر عن مجموعة إمارس المتخصصة بالأبحاث أن سوق السياحة العلاجية في قطر يشهد طفرة نوعية، حيث بلغ حجمه 342,2 مليون دولار أمريكي في عام 2025، ومن المتوقع أن يصل إلى 1,611,7 مليون دولار بحلول عام 2034، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 18,22% خلال الفترة من 2026 إلى 2034. وأضافت، أن هذا النمو الاستثنائي يأتي مدعوماً بمبادرات حكومية قوية ضمن رؤية قطر الوطنية 2030، وتحسينات كبيرة في البنية التحتية الصحية، وتبني تقنيات متقدمة مثل الجراحة الروبوتية والطب عن بعد.

7.5 مليـــار دولار
حجم سوق التعليم وتسارع النمو حتى 2030

أكد تقرير حديث صادر عن شركة Nexdigm لأبحاث السوق أن سوق التعليم في قطر يستعد لمرحلة نمو متسارع خلال عامي 2025 و2026، مدعوماً باستثمارات حكومية كبيرة وتنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030، ويبلغ حجم السوق حالياً 7,5 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يشهد زيادة ملحوظة في الإنفاق والطلب خلال الفترة المقبلة، حيث خصص التقرير قسماً كاملاً لـ«حجم السوق المستقبلي 2025-2030» بالقيمة والحجم ومتوسط الإنفاق المتوقع.
ووفق التقرير من المتوقع ان يشهد عام 2026 توسعاً ملحوظاً في القدرة الاستيعابية للمدارس الدولية لمواكبة الطلب المتزايد من الأسر المغتربة، إلى جانب تعزيز التحول الرقمي من خلال زيادة اعتماد المنصات الإلكترونية والتعليم المدمج في مختلف المراحل التعليمية.

%3.3
مساهمة الصناعات الإبداعية من الناتج المحلي 2026

كشف تقرير مواهب واي فاي 2026 الذي يتضمن إحصائيات الصناعات الإبداعية في قطر أن الدوحة تُعزز اقتصادها الإبداعي بنسبة 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2026 وتتقدم نحو اقتصاد إبداعي مزدهر، وأن ثمة نموا ملحوظا في قطاع الصناعات الإبداعية والثقافية في قطر، حيث يُساهم هذا القطاع بنسبة تقارب 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع التقرير أن يصل إيراد قطاع الإعلام وحده إلى 1,2 مليار دولار بحلول نهاية 2026، مدفوعاً بالاستثمارات الحكومية والرقمنة السريعة.
وأبرز التقرير أن قطاع التصميم ينمو بنسبة 6,6% سنوياً، مدعوماً بمبادرات مثل مركز M7 الذي يوفر مساحات عمل مخصصة للمصممين، إلى جانب انتشار الإنترنت بنسبة 95% التي تعزز الإنتاج الرقمي.

حجم سوق النفايات المحتمل حتى 2031

لوسيل إنفوجرافيك

780.47 مليون دولار
حجم سوق النفايات العامة المحتمل 2030

3.91 مليار دولار حجم
سوق إدارة النفايات الصلبة المحتمل 2031

% 7.31
معدل نمو سنوى مركب للنفايات العامة للسوق 2030

% 6.2
معدل النمو السنوي المركب المحتمل للنفايات الصلبة 2026 إلى 2031

% 48.2 نسبة النفايات العضوية

% 8.51 نمو النفايات الإلكترونية

% 8.05 نمو خدمات التدوير

% 95
نسبة التدوير المحتملة 2030

% 50.1
نصيب الدوحة من السوق

lusailnews lusailnews.net

قصة إمبراطورية PSG الأسطورية

قطر تحول 80 مليون دولار إلى 5.8 مليار دولار

خاص – لوسيل

كشف نيك ستونتون في مقال بمجلة الأعمال الأوروبية أن قطر نجحت في تحويل رهان بسيط بقيمة 70 مليون يورو إلى إمبراطورية كرة قدم عملاقة بقيمة 5,8 مليار دولار.
وأوضح ستونتون أن قطر للاستثمارات الرياضية (QSI) استحوذت على 70% من نادي باريس سان جيرمان عام 2011 مقابل 70-100 مليون يورو فقط، ليصبح النادي اليوم الخامس عالمياً بقيمة 5,8 مليار دولار حسب تصنيف فوربس 2026.
وأشار إلى أن إيرادات النادي قفزت إلى 837 مليون يورو (تسعة أضعاف ما كانت عليه)، بعد فوزه بلقبي دوري أبطال أوروبا متتاليين في 2025 و2026.
وبيّن الكاتب أن PSG غيّر استراتيجيته جذرياً بعد عصر النجوم، فأنفق 111 مليون دولار فقط على الانتقالات في موسم 2024-2025، وخفض فاتورة الأجور من أكثر من 111% إلى أقل من 65% من الإيرادات.
واوضح ستونتون أن النادي حقق 367 مليون يورو إيرادات تجارية و175 مليون يورو من يوم المباراة، مع بيع تذاكر البارك دي برانس بالكامل لـ170 مباراة متتالية.
ويمتلك النادي حالياً أكثر من 500 مليون مشجع عالمي و235 مليون متابع على وسائل التواصل.
وخلص للقول: توسعت QSI خارج PSG بشراء حصص في براغا البرتغالي ويوبن البلجيكي، واستحواذها على جولة العالم للبادل. وخلص ستونتون إلى أن سر النجاح يكمن في الصبر وتغيير النموذج بعد فشل سياسة الإنفاق غير المحدود، وليس في حجم الاستثمار فقط.

13.14
مليار دولار سوق الذكاء الاصطناعي المحتمل 2034

كشف تقرير حديث صادر عن مجموعة IMARC Group عن أن سوق الذكاء الاصطناعي في قطر سوف يقفز من 764 مليون دولار بالوقت الراهن إلى نمو محتمل يصل إلى 13,14 مليار دولار بحلول عام 2034، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 36,06% خلال الفترة من 2026 إلى 2034.
ووفق التقرير يأتي هذا النمو المتسارع مدعوماً بالاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ورؤية قطر الوطنية 2030، بالإضافة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية السحابية السيادية والشراكات الدولية مثل منصة Ooredoo السحابية للذكاء الاصطناعي وتعاون Scale AI.
ويتوقع التقرير أن تشهد 2026 ذروة التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي عبر قطاعات الطاقة والمالية والمدن الذكية والرعاية الصحية، مما يعزز مساهمة التكنولوجيا في الناتج المحلي الإجمالي ويخلق فرص عمل جديدة.